جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية

تخصص : دراسات أمنية و إستراتيجية

الدور التركي في إقليم ناغورنو كاراباخ

إعداد الطالب :

خرفي عبد العزيز

إشراف الأستاذ :

د. حشود نور الدين

أعضاء لجنة المناقشة

إسم و لقب الأستاذ (الرتبة العلمية)	الصفة
د.باسماعيل عبد الكريم	رئيسا
د.نور الدين حشود	مشرفا و مقررا
د.عصام بن الشيخ	مناقشا

السنة الجامعية : 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله تعالى الذي أعانني على إتمام هذا البحث

يسرني أن أتقدم بأخلص عبارات الشكر والعرفان

للأستاذ حشود نور الدين الذي لم يبخل علي بتوجيهاته السديدة وملاحظاته القيمة

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية الذين أشرفوا على تكويننا ودفعنا لتحقيق الأحسن

وأخيرا أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث

الإهداء

إلى من أوصانا الله تعالى ببرهما وطاعتهما والدعاء لهما

والدي الكريمين بارك الله في أعمارهما وأمدهما بالصحة والعافية

إلى زوجتي الغالية والصابرة حفظها الله واعترافا بجميل فضلها

إلى أبنائي الأعزاء كل باسمه

إلى إخوتي أسعدهم الله في الدنيا والأخرة

وإلى كل من علمني حرفا وجميع الأصدقاء والأحباب الذين عرفتهم وكل زملائي طلبة الماستر علوم سياسية

وإلى أستاذي الفاضل الذي أكرمني بتوجيهاته وتصويباته وسهل لي الصعوبات سهل الله طريقه إلى الجنة وبارك في علمه

راجيا من الله تعالى أن يتقبله ويجعله دخرا لي يوم القيامة

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تتبع المسار التاريخي والأسباب المركبة لأحد أبرز وأطول نزاعات منطقة القوقاز؛ نزاع ناغورنوكاراباخ بين الجارتين أذربيجان وأرمينيا الذّي لا يزال قائما إلى اليوم؛ نزاع إقليمي لم تنجح فيه الحلول الدبلوماسية، لذلك ولفهم أسباب هذا النزاع ومسوّغاته توفّر الدراسة لمحة عامة عن إقليم النزاع، ثمّ تنطلق إلى متابعة جذوره التاريخية الأولى، وأسباب انفجاره واستمراره، وأهم محطاته الحاسمة التّي كانت منعرجًا في مساره من انتفاضات وحروب واتفاقات – حتّى تتضح لنا أسبابه، ثم تنتهي الدراسة بتقديم قراءة مختصرة عن الأبعاد الإقليمية للنزاع، وبالأخص تلك المتعلقة بالدورالتركي في المنطقة، وحسابات ومصالح الأطراف الاقليمية في إدارة هذا النزاع، وأثر هذا التفاعل الإقليمي في مسار النزاع ومصيره المستقبلي.

الكلمات المفتاحية :

- أذربيجان
- أرمينيا
- ناغورنوكاراباخ
- تركيا

Abstract

This study seeks to follow the historical path and the complex causes of one of the most prominent and longest conflicts in the Caucasus region,Nagorno-Karabakh conflict between Armenia and Azerbaijan. Currently the conflict has taken a regional dimension and became one of a regional bargaining agenda. The study provides an overview of the dispute territory, and focuses in its causes in order to clarify the complexity of this conflict. At the end the study provides a brief reading of the regional dimensions of this conflict, Especially those related to the Turkish role in the region, the accounts and interests of the regional parties in managing this conflict, and the impact of this regional interaction on the course of the conflict and its future fate.

Key Words : Azerbaijan,Armenia,Nagornokarabakh,Turkey

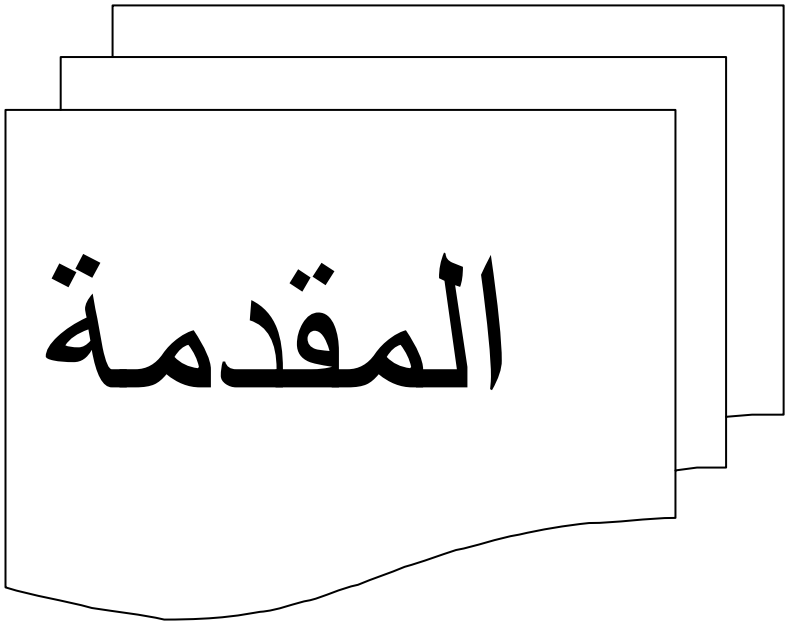
المقدمة

المقدمة :

تعتبر منطقة ناغورني كاراباخ أو ناغورني قره باغ، واحدة من المناطق العديدة المتضررة من الصراعات الناجمة عن التوترات العرقية بالدرجة الأولى والتي شكلت نهاية العالم ثنائي القطبية.

ويمكن تصنيف النزاع في هذه المنطقة، كأحد النزاعات المجمدة التي دخلت دوامة من الجمود المنيع ضد أي محاولة لحلها، حيث خضع إقليم ناغورنو كاراباخ الذي تسكنه أغلبية أرمنية وأقلية أذريَّة لسيطرة روسيا القيصرية في نهايات القرن التاسع عشر، ثم أُلحق بعد الثورة البلشفية بجمهورية أذربيجان متمتعًا بحكم ذاتي استمر حتى سقوط الاتحاد السوفيتي السابق.

كانت هناك مطالب للاستقلال وانتهت بإعلان الأرمن في الإقليم سلطة محلية مستقلة عام 1991، وبدورها ألغت أذربيجان الحكم الذاتي، وخاضت حربًا ضد المجموعات الأرمنية الانفصالية، وتوسَّعت الحرب لتصبح مع أرمينيا، التي قدمت للجماعات في الإقليم المتنازع عليه الدعم العسكري واللوجستي.

نَتج عن هذه الحرب التي استمرت بين 1992 – 1994 خسارة أذربيجان للإقليم إضافة لِستِّ مناطق أخرى كانت تخضع لسيطرتها، فضلًا عن سقوط 30 ألف قتيل وتهجير ما يقرب من مليون شخص من المناطق المجاورة غالبيتهم من الأذريين.

على الرغم من تعدد الأطراف المتدخلة في هذا النزاع إلى أن تركيا تعتبر من الأطراف الاساسية، حيث تربطها علاقات تاريخية وخلافات عميقة مع أرمينيا، بالإضافة إلى روابط هوايتية ومصالح مشتركة مع أذربيجان تمتد إلى عهد الإمبراطورية العثمانية.

تعتبر البيئة الإقليمية للدول بما تشمله من بعد جغرافي وعرقي، وتاريخي، تلعب دورا لا يستهان به في تشكيل دور بارز في مسار سياستها الخارجية وتعد تركيا من أكثر النماذج التي تشكل بيئتها الإقليمية محددا واضحا على سياستها الخارجية لما تكشفه هذه البيئة من مجالات واسعة للحركة والتأثير المتبادل، وقد لعبت تركيا دورا حاسما في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكلت تقاطعا لمختلف الحضارات البشرية العريقة في قلب العالم القديم ، فكانت إسطنبول عاصمة ثلاثة من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور من الرومانية إلى البيزنطية وانتهاء بالإمبراطورية العثمانية التي ضعفت وانهارت وأنهيت فيها الخلافة الإسلامية وأعلن على أنقاضها جمهورية تركيا الحديثة عام 1923م، كما أن الموقع الاستراتيجي الذي تتميز تركيا به يؤهلها إلى لعب دور القوة الإقليمية الرئيسة في محيطها الجغرافي والإقليمي وحتى الدولي وهذا ما سعت إليه وجعل منها دولة براغماتية ديمقراطية تطوي صفحة الماضي، وتسعى للمصالحة والانفتاح على الجميع وتصفير المشاكل مع دول الجوار، فالمتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة أيضا فرضت عليها الاهتمام بما يحصل، ولعب دور إقليمي محوري لتبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني من ناحية، وأن تكون فاعلا أساسيا في مسألة تسوية الصراعات الدولية والإقليمية من ناحية ثانية.

تهدف إشكالية هذه الدارسة إلى طرح التساؤل الرئيسي المتعلق بكيفية فهم وتحليل الدور التركي إقليمياو دوليا وقراءة معمقة في أبعاد هذا الدور على الصعيد الإقليمي مع التركيز على الدور التركي في إقليم ناغورنو كرباخ المتنازع عليه بين أذربيجان و أرمينيا و مآلات هذا التدخل . وعليه نقوم بطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن يساهم التدخل التركي في إقليم ناغورنو كرباخ في التأثير على محددات السياسة الخارجية التركية وأبعاد ذلك على دورها الإقليمي؟

وللأجابة على هذه الاشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الأهمية الإستراتيجية لإقليم ناغورنو كرباخ ؟
- فيما يتمثل الدور الجديد الذي تحاول أن تلعبه تركيا في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة؟
- ما هو واقع حال العلاقات التركية بجوارها الإقليمي؟
- فيما تكمن أبرز المخاطر والتحديات التي تواجه هذا الدور الإقليمي التركي؟ وما هي فرص نجاحه؟

للإجابة عن كل التساؤلات الفرعية المطروحة ارتأينا، صياغة الفروض العلمية التالية:

الفرضية الأولى:

تعتبر العوامل الداخلية والخارجية التي تتيح لتركيا بأن تلعب دورا جديدا ومتميزا في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية هي المحدد الرئيسي في الإستراتيجية التركية الجديدة.

الفرضية الثانية:

كلما كانت التوجهات الإقليمية في السياسة الخارجية التركية توجهات أفرزتها التحولات الدولية والإقليمية .كلما أدى ذلك إلى وضع استراتيجيات جديدة متكيفة مع المتغيرات الحاصلة.

الفرضية الثالثة:

فشل إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي جعلها تعيد ترتيب سياستها الخارجية إقليميا.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع" الدور الإقليمي التركي في إقليم ناغورنو كرباخ "أهمية علمية وأخرى عملية:

الأهمية العلمية :

محاولة دراسة موضوع الدور الإقليمي التركي الذي يسعى للوصول إلى سياسة خارجية تتلاءم مع المتغيرات الدولية.

الأهمية العملية :

تأتي هذه الدارسة للبحث في مختلف الاستراتيجيات والأساليب التي اعتمدتها تركيا في سبيل تحقيق دور إقليمي رائد.

مبررات اختيار الموضوع:

- إن الدافع من وراء معالجة هذا الموضوع كان لأسباب موضوعية تدخل في إطار البحث العلمي وأخرى ذاتية تتعلق بالدارس في حد ذاته.

المبررات الموضوعية :

- الرغبة في دارسة موضوع حيوي من صميم الدراسات الاستراتيجية، يعالج الدور الإقليمي التركي في منطقة القوقاز.
- اعتبار هذا الموضوع مهم للبحث لذا تمت دراسته والبحث فيه .
- إثراء المكتبة الجامعية بمعطى علمي واقعي عن الدور الإقليمي التركي.

- تزويد الباحث بقاعدة علمية تساعده على فهم مثل هذا النوع من المواضيع .

المبررات الذاتية :

- الرغبة في الاطلاع والاهتمام بالقضايا الدولية .
- الرغبة في الحركة والبحث في مجال أوسع الذي من خلاله يتم معرفة مثل هذا النوع من المواضيع.

أدبيات الدراسة:

دراسة أحمد داوود أغلو عام 2011 العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، صدرت الطبعة الأولى عام 2001 ، وهذه الطبعة الثانية باللغة العربية الصادرة سنة 2011، وقد توصل الكاتب من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها : أن تركيا مع بداية القرن الحادي والعشرين لم تعد راضية بالدور الذي لعبته طيلة فترة طويلة كدولة جسريه يتمثل دورها الأساسي في كونها معبر بين الدول الكبرى ، وفي ظل التغيرات الإقليمية والدولية ظهر الطموح التركي لأن تكون تركيا دولة مركزية ومحورية ، وقد اعتمدت تركيا في ذلك مجموعة من الإستراتيجيات و الآليات ، كسياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار ، التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية ، السياسة الخارجية متعددة الأبعاد ، الدبلوماسية المتناغمة ، وإتباع أسلوب دبلوماسي جديد ، ويرى الكاتب بأن هذه الإستراتيجيات إضافة إلى تكتل تركيا في منظمات ومؤسسات إقليمية ودولية كفيل بتحقيق طموحات تركيا تسعى تركيا إلى تحقيق كل هذه الأهداف والطموحات بالاعتماد أساساً على موقعها الجغرافي الإستراتيجي المهم جداً للسيطرة على الأقاليم المتنافس عليها من طرف القوى العظمى ، ومن هنا جاء عنوان الكتاب العمق الإستراتيجي ، أي أن موقع تركيا هو في العمق الإستراتيجي ، ومن تم السعي إلى أن تلعب دورا يتواءم وموقعها لكن الكاتب لم يشر إلى ضرورة إعادة نظر تركيا في تحالفاتها ، التي فتحت المجال أمامها إلى لعب هذا الدور المتعاظم والتساؤل ما إذا كانت هذه التحالفات هي تحالفات إستراتيجية أم أنها تقاطع ظرفي للمصالح سينتهي بانتهاء هذه المصالح ، ومن تم تعود تركيا إلى مكانتها السابقة ، إضافة إلى أن دراستنا هي عبارة عن دراسة استشرافية تحاول تقصي الصورة المستقبلية للمكانة التركية في ظل معطيات و متغيرات جديدة سواء في الداخل التركي أو على الصعيد الإقليمي والخارجي.

كما أن دراستنا تعتبر أكثر موضوعية ، حيث أننا تطرقنا في كل جزئية إلى طموحات تركيا اتجاه كل إقليم والإمكانيات التي تملكها لتحقيق هذه الأهداف ، إضافة إلى الصعوبات

والعراقيل التي تواجهها ، أي العوامل التي من شأنها أن تحد نفوذها وطموحاتها في هذه المناطق ، وهو ما لم نلمسه في دراسة الكاتب.

دراسة عقيل سعيد محفوظ عام 2012 ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية التغير، وأهم نتيجة توصل إليها الباحث في هذه الدراسة ، هي صعوبة تكوين رؤية واضحة بشأن الظاهرة التركية ، وذلك بسبب عدم اليقين بشأن المستقبل ، خاصة أن المتغيرات المحلية وكذلك الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية التركية هي من المحددات والفواعل غير القابلة للتعيين ، كما يرى مهمة السياسة التركية اليوم هي الحفاظ على عوامل الثبات مقابل عوامل التغير التي قد تنجر عنها مخاطر كبيرة على الدولة التركية.

تناولت الدراسة الاستراتيجيات التركية في أقاليم طموحاتها ، أو في دوائرها الإستراتيجية انطلاقاً من علاقاتها التاريخية والتعاونية خاصة في المجال الاقتصادي مع دول المنطقة أو الدول العظمى المتنافسة داخل المنطقة أو الإقليم .

دراسة نوفل مشال، جاء في شكل كتاب بعنوان :عودة تركيا إلى الشرق :الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية،(بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون .الطبعة الأولى،2010) خرج بأن تركيا مبادرة للحضور المبكر و الإستباقي في كل أزمة أو نزاع قديم أو جديد أو متجدد للعب دور الوسيط في إطار سياسة احتواء النزاعات وإدارتها.

المقاربات النظرية للبحث ومبررات اختيارها:

الاقتراب النسقي : اعتمدنا هذا الاقتراب من خلال تبيان النسق العام لعلاقة تركيا مع دول الجوار.

الاقتراب الوظيفي : وذلك من خلال إبراز وظيفة الدور الإقليمي التركي.

المناهج والأدوات البحثية المعتمدة ومبررات اختيارها:

تتطلب دراسة أي موضوع علمي أسس منهجية لتوجيه الباحث، لذلك استدعت طبيعة الموضوع ضرورة استخدام مجموعة من المناهج نظرا لأهميتها في تحليل موضوع الدراسة، لذلك في دراستنا هذه سوف نتبع منهجين لأن الدراسة التي سنقوم بها تنطوي على جانب الدور الإقليمي التركي، وبالتالي فمن الضرورة المنهجية إحداث التوازن المطلوب في فصول الدراسة ومباحثها التي تستوجب المزج بين مناهج الدراسة وتمثلت أساسا فيما يلي:

العرض الكرونولوجي التاريخي :

إن الظاهرة المدروسة تتطلب الرجوع للماضي لفهمها وتحليلها، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن دراسة الدور الإقليمي لتركيا تتطلب منا استخدام المنهج التاريخي، كما ساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري للعلاقات التركية بالجوار الإقليمي، و المراحل التاريخية التي مر بها الدور الإقليمي التركي .فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وفقط بل يقوم بتحليلها وتفسيرها.

المنهج الوصفي التحليلي :

تبدو الحاجة إليه باعتباره طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، وهذا من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية أو مشكلة معينة، فقد ساعدنا هذا المنهج في الوصف الموضوعي لأبعاد الدور الإقليمي التركي في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية.

دراسة حالة دولة تركيا كنموذج عن الدول التي تتأثر بالمتغيرات الدولية والإقليمية المحيطة. إعتمادا على بعض أدوات وأساليب منهج دراسة الحالة.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

الدور لغة : يأتي من دار يدور دوار وهو النوبة أو المناوبة التي يقوم بها الفرد.

الدور اصطلاحا : شارك في عمل ما أو أثر في شيء.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية :

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من نهاية الحرب الباردة إلى نهاية2020 ، حيث شهدت هاته الفترة عدة تحولات و تغيرات طرأت على الساحة الدولية والإقليمية ذات العلاقة المباشرة لتركيا مثلا الصراع الأذربيجاني الأرميني حول إقليم ناغورنو كرباخ.

الحدود المكانية :

تقتصر هذه الدراسة على دراسة وتحليل الدور الإقليمي التركي، وذلك عبر عرض السياسة الداخلية والخارجية لدولة تركيا والدول المحيطة المشكلة، لمنطقة القوقاز. (أذربيجان ، أرمينيا)

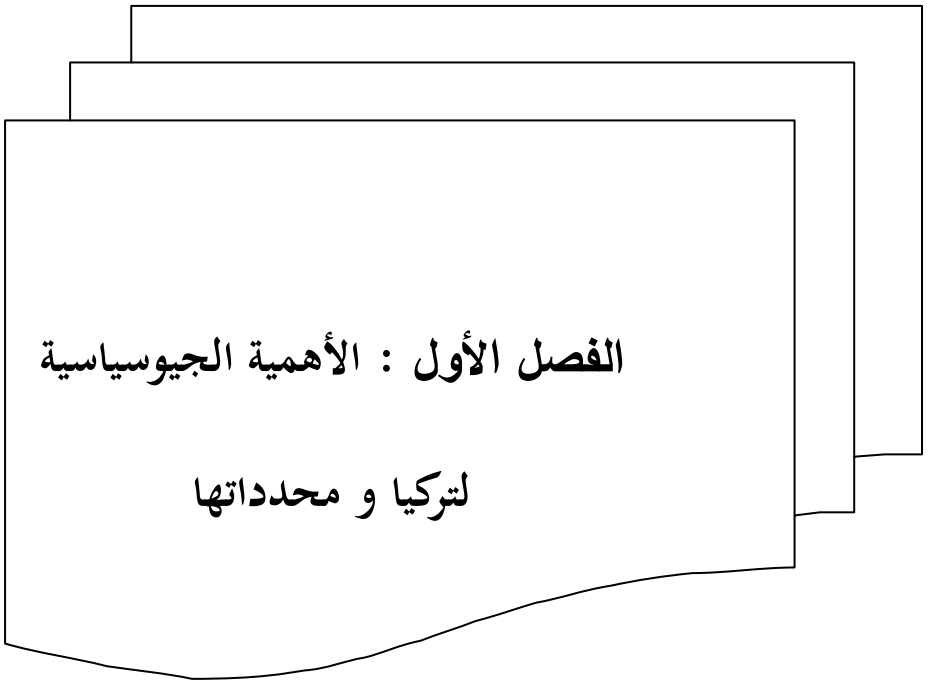
الفصل الأول : الأهمية الجيوسياسية
لتركيا و محدداتها

تمهيد :

في هدا الفصل سنحاول التطرق الى الإطار المفاهيمي الإقليمي التركي الذي حاولنا من خلاله معرفة طبيعة و بيئة النظام السياسي التركي وأيضا موقع تركيا الإستراتيجي و أهميتها الإقليمية ,و ذلك من خلال الأهمية الإستراتيجية و الجيوإستراتيجية لها و أيضا التطرق إلى محددات صنع السياسة الخارجية التركية .

المبحث الأول : موقع تركيا الإستراتيجي و أهميتها الإقليمية

لطالما شكل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لانطلاقاتها نحو العالمية و يمكن إبراز أهميته من خلال ابراز الأهمية الاستراتيجية للمنطقة و الخلفية الحضارية لها.

خريطة رقم 1 : تمثل الموقع الجغرافي للجمهورية التركية

المصدر : www.turkeytravel2.com/maps-arabic/

جدول رقم 01 بطاقة تعريفية للجمهورية التركية:

العاصمة السياسية	أنقرة
اللغة الرسمية	اللغة التركية
الاسم الرسمي للبلاد	جمهورية تركيا
نظام الحكم	جمهوري
التقييم السياسي	75 إقليم
المساحة	780.567 كلم^2
السكان	83.614.362 نسمة
الدين	الإسلام 96.1 , المسيحية 0.6 , اللاديانية 3.2
الإثنيات	الأتراك 70.2 , الكرد 20.4 , القوقاز 2.3 , العرب 2.2 , الفرس 0.9.

المصدر : من إعداد الباحث

المطلب الأول : الأهمية الإستراتيجية لتركيا

تتوسط تركيا قارات العالم القديم الثلاث، آسيا وأوروبا وإفريقيا ، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي ، بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر[1] السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها، وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 97 % من مساحة البناء يضم عاصمة الدولة أنقرة، ويعرف باسم "آسيا الصغرى"أو "منطقة الأناضول"، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا، ويضم إسطنبول، وتقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم "heart land" وفق نظرية هالفورد ماكندر الجيوليتيكية، الامر الذي يؤهلها لان تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي (pivotal state).

تعتبر تركيا دولة قارية، و بحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، تحدها المياه من ثلاث جهات؛ البحر الأسود في الشمال وبحر ايجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلا تاريخيا محورا للصراع بين الامبراطوريات والدول أيضا، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالي 30 كم وعرضه حوالي

1 – علي حسن بكير واخرين، "تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج"، الطبعة الأولى، (القاهرة : مكتبة مندبولي، 2010)، ص 50.

1 كم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا، حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر ايجة طوله 60 كم و عرضه يتراوح 1-6 كم مما يعطيها القدرة على التحكم (to control access) ويتيح لها التحول إلى قوة مائية إلى كونها قوة قارية.[1]

الفرع الأول : الأهمية السياسية

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيولوتيكي في منطقة الشرق الأوسط وعضويتها في عدة منظمات سياسية إقليمية (منظمة دول عدم الانحياز منظمة المؤتمر الإسلامي المجلس الأوروبي الإتحاد من أجل المتوسط تجمع الدول المطلة على حوض البحر المتوسط، ملتقى الحوار العربي الأوروبي) في تعظيم دورها في السياسة الدولية و الإقليمية كالآتي:

- محاولة تركيا ملئ الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية بعد إحتلال دولة العراق، وأن تكون قوة موازية في المنطقة لمواجهة طموح الإيراني الإقليمي.
- تلعب تركيا دور الوسيط الإقليمي والدولي، حيث ترعى مباحث السلام غير المباشر بين سوريا وإسرائيل والاتصالات غير المباشرة بين أمريكا وإيران، بعد تولي "باراك أوباما" رئاسة الإدارة الأمريكية.

- تحاول تركيا تطوير علاقاتها الإستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار الجغرافي العربية (العراق _سوريا)، والتي ترتبط معها بمصالح مائية من خلال نهري الدجلة والفرات.[2]

الفرع الثاني :الأهمية الاقتصادية

تعد تركيا بوابة صادرات النفط والغاز الطبيعي وجسرا للطاقة من منطقة القوقاز(كازاخستان, أذربيجان, جورجيا, والعراق إلى أوروبا)حيث يمر عبر أراضيها خط أنابيب (باكو, تبليسي, جيهان)لنقل النفط الخام، وخط أنابيب القوقاز لنقل الغاز الطبيعي، كما يعد امتلاك تركيا لثروة مائية هائلة ضخمة، تعد السلعة الإستراتيجية المستقبلية، و التي سوف تنافس في قيمتها وأهميتها الإستراتيجية قيمة الثروة النفطية وأهميتها، وخاصة مع تبني تركيا إستراتيجية بيع المياه، ومناداتها بإنشاء بنوك تختص بذلك، وتتفاوت الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية داخل المناطق الجغرافية السبعة التركية، وتزدهر قطاعات الإنتاج الزراعي والحيواني في منطقة جنوب شرق الأناضول حيث تؤثر المساحة الشاسعة وضخامة القوى البشرية في تركيا على توجهات المؤسسات

1 - علي حسن بكير واخرين، "تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، المرجع السابق ص 72.

2 - علي حسن بكير واخرين، "تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ،المرجع السابق ص 72.

الاقتصادية العالمية متعددة الجنسيات، وتغريها على ضخ استثمارات نقدية ضخمة في الاقتصاد التركي.[1]

الفرع الثالث: الأهمية العسكرية

يتيح الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا، إمكانيات انشاء القواعد العسكرية (الوطنية التابعة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي) و نشر القوات مع تدريبها على أعمال القتال في كافة أنواع الأراضي، وخاصة الجبلية والزراعية منها والسواحل البحرية، وعلى امتداد الشواطئ النهرية حيث توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية إمكانية قيام الصناعات الحربية المحلية والمشتركة، والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال والصناعات الإلكترونية ونظم التسليح البحرية، وقد قسمت تركيا مصانعها البحرية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وقد تم تصنيفها على النحو الآتي:

- مجموعة مصانع القوات المسلحة، والتي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المختلفة.
- مجموعة مصانع القطاع العام، والتي تغطي احتياجات القوات المسلحة من الأسلحة، الذخائر و المعدات الالكترونية.
- مجموعة مصانع القطاع الخاص، والتي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية.[2]

المطلب الثاني : أهمية الخلفية الحضارية لتركيا

الفرع الأول : الأهمية الاجتماعية والثقافية

تقع تركيا على حافة أحد خطوط الفصل بين العالمين المسيحي والإسلامي، كما تشكل نقطة تقاطع لهويات ثقافية متعددة، حيث تتقاطع فيها الثقافة الأوروبية من جهة الغرب، والثقافة الروسية من جهة الشمال، والثقافة الآسيوية من جهة الشرق، والثقافة العربية من جهة الجنوب، ولهذا تعد تركيا بمثابة الجسر الوحيد بين كافة الأديان والحضارات و الثقافات.

[1] - علي حسن بكير واخرين، "تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، المرجع السابق ص 76.

[2] - عقيل سعيد محفوظ، " جدلية المجتمع و الدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية و السياسة العامة " ، الطبعة الأولى، (أبو ظبي : مركز الإمارات و الدراسات الإستراتيجية 2008)، ص 101.

الفرع الثاني: الأهمية التاريخية

1 - كانت تركيا مركزا للحكم العثماني حتى عام 1922 م، إلى أن أنشئت الجمهورية التركية في عام 1923 م، على يد مصطفى كمال أتاتورك، الذي ألغى الخلافة العثمانية نهائيا في عام 1924 م.

2 – إستبدل مصطفى كمال أتاتورك عند توليه رئاسة تركيا في عام 1923 م، بالمبادئ الإسلامية أعرافا قومية علمانية، وأستبدل بالكتابة العربية اللغة اللاتينية.

3 – سيطر الحكم المدني على تركيا حتى عام 1973 م، وسيطر الحكم العسكري بعد ذلك ما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار الداخلي نتيجة إندلاع أعمال العنف في عام 1980م، والتي أدت إلى انهاء الحكم العسكري في عام 1982 م، ولكن نجحت المؤسسة العسكرية في عام 1997 م في استعادة سيطرتها لمنع الاسلاميين من تولي السلطة.[1]

4 – تعاني الحكومة التركية منذ عام 1984 م من معارضة الأرمن، والأكراد بقيادة حزب العمال الكردستاني، حيث يمثل الأكراد حوالي (20–25) مليون نسمة ولا تعترف بهم الحكومة كجمهورية مستقلة.

5 – تمثل تركيا في المجتمع الدولي "نموذج الدولة الاسلامية– الديمقراطية", في ظل التشكك في قابلية العلم الاسلامي للتطوير.[2]

المبحث الثاني : طبيعة و بيئة النظام السياسي التركي

يمكن إبراز طبيعة وبيئة النظام السياسي التركي، بإعطاء صورة واضحة لشكل النظام الحالي ومراحل تطوره، وطبيعة مؤسسات الدولة وشكلها وإختصاصاتها المختلفة، ودورها في صنع القرار السياسي.

المطلب الأول : المسار التاريخي للنظام السياسي التركي

الفرع الأول : مرحلة الدولة العثمانية

بإعتبار أن الخلافة العثمانية هي الدولة الوحيدة التي جمعت الشرق الأوسط تحت حكمها أطول حقبة زمنية في التاريخ، كما أنها جمعت الأقوام الناطقة للعربية كافة تحت راية واحدة إلا أنها كانت عرضة لموجات متتالية من الأحقاد والشائعات والتشويه.

---

1 – عقيل سعيد محفوظ، " جدلية المجتمع و الدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية و السياسة العامة "، المرجع السابق، ص 105.

2 – عقيل سعيد محفوظ، " جدلية المجتمع و الدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية و السياسة العامة " ، المرجع السابق، ص 106.

ومن المعروف أن الخلافة العثمانية مرت بثلاث مراحل أساسية نستعرضها فيما يلي:

1 – مرحلة النشأة

تقسم إلى ثلاث مراحل فرعية و هي:

–مرحلة الامارة التي أسسها "ارطغرل بك"1231 –1281 م" ومن بعده ابنه" عثمان بك"1281 –1324 م".

–مرحلة التوسع واستمرت حتى عهد السلطان مراد " 1362 –1389 م" .

–وأخيرا مرحلة تزايد النفوذ و تمتد من تولي "يلدرم بايزيد" السلطنة عام 1389 م وحتى فتح القسطنطينية عام 1453 م على يد السلطان الفاتح.[1]

2 – مرحلة الدولة العالمية

و تقسم بدورها إلى ثلاث مراحل فرعية :

إمتدت من عام 1453–1520 م، حيث بدأت فيها ملامح الإمبراطورية العالمية مع فتح القسطنطينية على يد السلطان محمد الفاتح، وعند وفاته عام 1481 م، وتميزت مرحلة عهد السلطان "بايزيد الثاني" عام 1481–1495 م بالحرب العثمانية المملوكية، ومن ثم بدأت مرحلة الاحتكاك والنزاع مع الدولة الصفوية والهاميونية 1512–1514 م، وإنتقال الخلافة الاسلامية رسميا من العباسيين إلى العثمانيين 14516/08/29 م، ومن ثم توالت مرحلة عالمية الدولة وترسيخ نفوذها وقمة عصر ازدهارها مع تولي السلطان سليمان القانوني عام 1521–1566 م، أما مرحلة ما بعد القانوني الممتدة من 1566–1683 م استمرت فيها القوة العظمة لخلافة الدولة العثمانية ورغم بدء مرحلة التوقف عن التوسع في القارات المختلفة التي استمرت بوصفها مرحلة رابعة من عام 1768_1983 م.

3 – مرحلة التراجع و الإنحطاط

تميزت هذه المرحلة بسقوط الدولة العثمانية بعد تعرضها للعديد من الهزائم، والتي إنتهت أخيرا بدخول الأخيرة إلى الحرب العالمية الأولى 1914 م، حيث كان انضمامها في الحرب إلى جانب ألمانيا و دول المحور، العامل الأساسي في إنهيار السلطنة العثمانية بعد إنتصار دول الحلفاء فرنسا، بريطانيا وروسيا وغيرها من الدول في الحرب، وبذلك بدأت فعليا الخطة الروسية في تقاسم تركة "الرجل المريض" فانتهت السلطة رسميا عام 1922 م وألغي الخليفة عام 1924 م.[2]

الفرع الثاني : مرحلة الجمهورية التركية

1 – يلماز أوزتونا، "تاريخ الدولة العثمانية"، (ترجمة : عدنان محمود سلمان)، المجلد الأول، منشورات مؤسسة الفيصل، إسطنبول، 1988، ص 247.

2 – يلماز أوزتونا، "تاريخ الدولة العثمانية، المرجع السابق، ص 253.

مثلت معاهدة لوزان 1923 م تاريخ ميلاد الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك ولتبدأ مسيرة التحول نحو أوروبا كان لها الأثر في إنضمام تركيا إلى حلف الشمال الأطلسي عام 1953 م، كما قدمت في عام 1959 م طلبا لتكون شريكا في السوق الأوروبية المشتركة.

1 – مرحلة تأسيس الجمهورية 1922–1983 م :

بدأت نواة تشكل النظام السياسي للحكم في الجمهورية التركية عام 1921 م بإعلان دستور دولة تركيا، وينص على أن الشعب هو مصدر السلطان دون قيد أو شرط، ويدير الدولة بنفسه وبذاته، ومن ثم أعلنت الجمهورية وفقا للقانون رقم 364 الصادر عام 1923 م، الذي حدد شكل الدولة ونظامها ولغتها، وأعطى رئيس البلاد السلطات المطلقة .

وبعدها جاء دستور 1924 م مكملا أو امتداد الدستور عام 1921 م حيث حافظ على حكومة المجلس وفقا لمبدأ الحكم القومي، ووضع السلطة التشريعية في يد مجلس الشعب، والسلطة التنفيذية في يد هيئة الوكلاء التنفيذيين، وترأس اتاتوك تقاليد الجيش المحترف، الذي نصت عليه المادة 35 من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة، بوصفهم حاميا للتعاليم التي قامت عليها الجمهورية التركية. كما أنه رفض مبدأ التعددية الحزبية، وأسس حزب الشعب الجمهوري وبذلك توطدت لأتاتوك السلطة المطلقة لتركيا من خلال قيادته للجيش ورئاسته للدولة والحزب الوحيد الحاكم.

1 – مرحلة التوجه نحو الديمقراطية من 1938–1960

بعد وفاة اتاتوك عام 1938 م تولى رئاسة الدولة "عصمت اينونو" هذا الأخير سمح بالتعددية الحزبية . و ذلك بتزايد الانفتاح السياسي بدأت تظهر توجهات معارضة من قلب حزب الشعب الجمهوري و برز الحزب الديمقراطي عام 1946 م ليصبح قوة سياسية فاعلة في الحياة السياسية التركية , لكن الحدث الأبرز كان عام 1950 م , إذ فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات النيابية و ينهي بذلك هيمنة حزب الشعب الجمهوري و يشكل صدمة كبيرة للقيادات التقليدية المرتبطة به , في محاولة لإعادة خلق الظروف التي كانت قائمة قبل عام 1950 م , و تبني الاتجاه اتاتوكي العسكري في إدارة البلاد.[1]

1 – محمد نور الدين، " تركيا الجمهورية الحائرة "، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوت والتوثيق، 1998)، ص 25.

3 - مرحلة الانقلابات العسكرية 1960-1971-1980 م

أعاد قادة انقلاب عن 1960 م ووضع البلاد على مسار الديمقراطية من جديد ووعد وبأجراء انتخابات نيابية، وتسليم مقاليد الحكم للحزب الفائز، وبعد إعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ورئيس حزب المجلس الوطني، وعدد كبير من نواب الحزب الديمقراطي، وكان من نتائج الانقلاب حظر الحزب الديمقراطي وإعدام رئيس الوزراء "عدنان مندرسين" واثنين من ووزرائه إضافة إلى الحكم بالسجن المؤبد على رئيس الجمهورية "جلال بايار" و رئيس البرلمان "رفيق كورالتان" وعدد من الوزراء والتواب، كما تم إصدار دستور جديد عام 1961 م الضامن للنظام العلماني وتأسيس مجلس الأمن القومي، الذي أصبح يتحكم في كل شيء.

بعد الانقلاب عاد حزب الشعب الجمهوري ليتصدر الحياة السياسية في البلاد بفوره عام 1961 م، لكن في عام 1965 م وبعد الاضطرابات والفشل في تحقيق الإستقرار في المرحلة السابقة عاد حزب العدالة. وإستمرت في هذه المرحلة مظاهر عدم الإستقرار السياسي وضعف النمو الاقتصادي.

تصاعدت في المرحلة الممتدة 1971-1980 م مظاهر عدم الاستقرار من جديد، حيث تدخل الجيش وأطاح "بسليمان ديميريل" رئيس الوزراء في سنة 1971 م، وفي سنة 1974 م احتاجت تركيا القسم الشمالي لقبرص، بعد قيام المجلس القومي اليوناني بإنقلاب. و في سنة 1979 م تأسس حزب العمال الكردستاني وزيادة موجة العنف السياسي وفي سنة 1980 م قام الجيش بإنقلاب آخر،وفي سنة 1982 م تم وضع دستور جديد وإنتخاب "كنعان ايفرين" رئيس للجمهورية التركية إثر استفتاء شعبي،وفي سنة 1987 م تقدمت تركيا بطلب الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وفي سنة 1989 م تم اختيار "تورغوت اوزال" رئيسا لتركيا،وفي سنة 1993 م تولى "ديميريل" السلطة بعد وفاة "اوزال" .[1]

4 - مرحلة تصاعد التيار الإسلامي

فاز حزب الرفاه الإسلامي عام 1995 م في الانتخابات و تولى "نجم الدين ارباكان" رئاسة الوزراء وهو أول رئيس وزراء ذو توجه إسلامي في تركيا العلمانية،وفي عام 1998 م تم حظر حزب الرفاه الإسلامي لمناهضته للعلمانية وتولي "بولوند أجاويد" ورئاسة الحكومة،وفي سنة 1999 م تم إعتقال "عبد الله اوجلان" ودخول حزب الفضيلة الإسلامي للبرلمان كخليفة لحزب الرفاه في عام 2000 م تولى "سيزر" الرئاسة، ودخول تركيا في أزمة إقتصادية حادة إثر تأزم المواقف داخل النظام التركي واللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وتأزم العلاقات مع فرنسا إثر المصادقة على مجازر الأرمن، وكذلك حظر حزب الرفاه الإسلامي وتعديل 20 مادة في الدستور من أجل

1 - رضا هلال، " تركيا من أتاتورك إلى اربكان "، (القاهرة : دار الشرق، 1999)، ص 85.

التحضير الجيد الأوروبي، لكن الحدث الأبرز في تاريخ الحركة السياسية التركية كان تأسيس حزب العدالة و التنمية عام 2001 م بجهود شباب وحزب الرفاه وتيار الإسلامي السياسي الذي فهم واقع الحياة السياسية في البلاد، وطرق مباشرة اللعبة السياسية و كسب الجماهير.[1]

5 - نظام الحكم و التطور المؤسسي في تركيا (2002- 2014)

مثل حزب العدالة و التنمية مرحلة متقدمة في تاريخ الأحزاب السياسية التركية ذات التوجه الإسلامي، وهي حركة تفهم لقواعد و متطلبات بناء حرك سياسية تركية تعمل بالتوازي على خطى البعد الإسلامي وتوجهات المجتمع التركي، ومثل عام 2002 تاريخا أكثر مركزية في وعي مؤسسي وقادة ومحاربي العدالة والتنمية فهو العام الذي جرت فيه الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها الحزب الذي لم يمضي على تأسيسه أكثر من عام واحد فوزا ساحقا. وحملت هده الانتخابات و نتائجها أبعادا شديدة التأثير في مستقبل حزب العدالة والتنمية و نظام الحكم و المؤسسات الحاكمة في الدولة التركية، وتركيبة الحياة الحزبية في الساحة التركية .

كما اعادت الانتخابات البرلمانية عام 2007 م، تأكد رسوخ وقوة الحركة المجتمعية والسياسية لحزب العدالة والتنمية ونهجه وإصلاحاته في الحكم، ومع نجاح حزب العدالة والتنمية في التعامل مع مسألة انتخاب رئيس الجمهورية، وفوز مرشح الحزب "عبد الله غول" بثقة البرلمان التركي الذي اعيد في انتخابات دورته لعام 2007 م وتأكيد تجذر الحزب في الحياة العامة والسياسية في تركيا.[2]

المطلب الثاني : تركيبة النظام السياسي التركي

شهد النظام السياسي في تركيا تطورا مؤسسيا منذ تأسيس الدولة التركية عام 1923 م , وشهد العديد من التغييرات والتحولات على مستوى العملية السياسية, ولكن التحول نحو النظام الرئاسي يعد حلقة مفصلية في التاريخ السياسي التركي, لما له من انعكاسات داخلية وخارجية في آن واحد , فالتحول إلى النظام الرئاسي سيكون له أثر كبير على طبيعة مؤسسات الدولة، وإدارة الحكم فيها, وشهدت عملية التحول العديد من التعديلات الدستورية ولاسيما على مستوى السلطات الثلاث, من حيث العلاقة فيما بينها أو على مستوى الصلاحيات والواجبات لكل منها , ولكن تباينت المواقف المؤيدة والمعارضة لعملية التحول في تركيا ولكل منها حججه التي يدافع عنها.[3]

---

[1] – محمد نور الدين، " **مدخل إلى الحركات الإسلامي في تركيا** "، (بيروت : دار النهار، 1997)، ص 21-22.

[2] - Patrick h.o'Neil, "the deep state: an emerging concept in comparative politic", (university of Puget Sound: draft paper, august 2013), p11-14.

[3] – محمد نور الدين، " **مدخل إلى الحركات الإسلامي في تركيا** "، المرجع السابق، ص 386

فبعد عملية الاستفتاء الشعبي (16 أبريل/نيسان 2017) والانتخابات الرئاسية (يوليو 2018) والبرلمانية (24 حزيران/يونيو 2018) تكون تركيا قد أسدلت الستار على النظام البرلماني، ودخلت مرحلة جديدة عنوانها (الإستقرار في الداخل والتأثير في الخارج)، ولهذا سارعت إلى إرساء قواعد النظام الرئاسي الجديد؛ بدءاً بتشكيل الهيئات السيادية و الاستراتيجية التابعة للرئاسة، مروراً بإعلان التشكيلة الحكومية الجديدة، وأخيراً إعلان مجلس الشورى العسكري، وقد حوت هذه التشكيلة الجديدة تغييرات وتعديلات جذرية على مستوى بنية النظام. **Source spécifiée non valide.**

الفرع الأول : السلطة التشريعية

الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا

تتكون الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا من ستمائة نائب، يُنتخبون بموجب حق بالاقتراع العام، كما تشمل واجبات الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا وسلطاتها سنَّ القوانين وتعديلها وإلغاءها؛ ومناقشة مشروع قانون الموازنة ومشروع قانون الحساب الختامي وإعتمادهما؛ وإصدار قرارات صك العملة وإعلان الحرب؛ والموافقة على التصديق على المعاهدات الدولية؛ وإصدار قرارات العفو العام والعفو الخاص بأغلبية ثلاثة أخماس الأعضاء؛ وممارسة الصلاحيات والواجبات المنصوص عليها في سائر مواد الدستور[1].

يستخدم البرلمان صالحيته في الرقابة والتفتيش والحصول على معلومات عبر "تقصي برلماني" أو "اجتماع عام" أو "تحقيق برلماني" أو "سؤال خطي." يعد المرسوم الرئاسي ملغى في حال أصدر البرلمان قانونا يتناو لنفس الموضوع. يحق للبرلمان طلب فتح تحقيق بحق رئيس الدولة ونوابه والوزراء، ولا يحق للرئيس في هذه الحالة الدعوة إلى إنتخابات عامة. يمكن للبرلمان اتخاذ قرار بإجراء انتخابات جديدة بموافقة ثلاثة أخماس مجموع عدد النواب.[2]

[1] – المادة 87 من الدستور التركي 1982 (المعدل في 2017)

[2] – أحمد شعبان النجم، " النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع و التحديات "، مجلة العلوم السياسية، العدد 95 2020 م، أفريل 2020، ص 381-383.

الفرع الثاني : السلطة التنفيذية

1 – رئيس الجمهورية

يُنتخب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب، من بين المواطنين الأتراك المؤهلين لأن يكونوا نواباً والذين تجاوزوا الأربعين عاماً من العمر وأتموا التعليم العالي[1]. يشغل رئيس الجمهورية منصبه لمدة خمس سنوات، ولا يجوز لشخص شغل منصب رئيس الجمهورية لأكثر من فترتين.إذا كان الرئيس المنتخب عضواً بالجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، تنتهي عضويته في الانتخابات الرئاسية التي تُجرى بالاقتراع العام يتم انتخاب المرشح الذي يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة رئيسا للجمهورية. بعد انتخاب رئيس الجمهورية، يجوز له تعيين نائب أو أكثر من نواب رئيس الجمهورية.

الواجبات والسلطات

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة. السلطة التنفيذية تنتمي إلى رئيس الجمهورية, وبهذه الصفة، يمثل جمهورية تركيا ووحدة الأمة التركية؛ يجب عليه/عليها ضمان تنفيذ الدستور، والأداء المنتظم والمتسق لأجهزة الدولة. إلقاء الخطاب الافتتاحي أمام الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا في أول يوم من السنة التشريعية، إذا رأى/رأت ضرورة لذلك؛ تقديم خطاب أمام الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا عن السياسة الداخلية والخارجية للبلد؛ إعادة مشروعات القوانين إلى الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا لإعادة النظر فيها؛ تقديم الالتماسات إلى المحكمة الدستورية لطلب إبطال القوانين أو المراسيم التي لها قوة القانون أو النظام الداخلي للجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، أو أحكام معينة منها، بسبب عدم دستوريتها شكلاً أو مضموناً.تعيين الوزراء ونواب الرئيس وإقالتهم.تعيين وإقالة المسئولين الحكوميين رفيعي المستوي وتنظيم الإجراءات والمبادئ المتعلقة بتعينهم بموجب مراسيم رئاسية.اعتماد أوراق ممثلي دولة تركيا لدى الدول الأجنبي واستقبال ممثلي الدول الأجنبية المعيَّنين لدى جمهورية تركيا.

التصديق على المعاهدات الدولية وإصدارها.إجراء إستفتاء، إذا رأى أنه ضروري، على القوانين المتعلقة بتعديل الدستور.تحديد سياسات الأمن القومي وإتخاذ التدابير اللازمة.تمثيل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة التركية نيابة عن الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا.إتخاذ قرار إستخدام القوات المسلحة التركية؛ يجوز لرئيس الجمهورية إصدار مراسيم رئاسية بشأن الأمور المتعلقة بالسلطة التنفيذية[2].

[1] - المادة 101 ، من الدستور التركي
[2] - المادة 104 ، من الدستور التركي

يتحمل رئيس الجمهورية المسؤولية أمام الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا فيما يتعلق بالأمن القومي، وبإعداد القوات المسلحة للدفاع عن البلاد. رئيس الأركان العامة هو قائد القوات المسلحة، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيينه، وفي أوقات الحرب يمارس رئيس الأركان العامة واجبات القائد الأعلى للقوات المسلحة نيابة عن رئيس الجمهورية.

2 – مجلس الأمن القومي

يتألف مجلس الأمن القومي من نواب رئيس الجمهورية, ووزير العدل، ووزير الدفاع الوطني، ووزير الداخلية، ووزير الخارجية، ورئيس الأركان العامة، وقادة القوات البرية والبحرية والجوية برئاسة رئيس الجمهورية.وتجوز دعوة الوزراء، وغيرهم من الأشخاص المعنيين، لحضور اجتماعات المجلس والاستماع إلى أرائهم وفقاً للموضوعات الواردة في جدول الأعمال. يقدِّم مجلس الأمن القومي إلى رئيس الجمهورية القرارات الإستشارية التي أتُّخذت فيما يتعلق بصياغة سياسة الأمن القومي للدولة وتحديدها وتنفيذها، ووجهات نظرها بشأن ضمان التنسيق اللازم. يقيِّم رئيس الجمهورية قرارات مجلس الأمن القومي المتعلقة بالتدابير التي يراها ضرورية للحفاظ على وجود الدولة وإستقلالها وسلامة البلاد ووحدتها، وسلم وأمن المجتمع. يضع رئيس الجمهورية جدول أعمال مجلس الأمن القومي، مع أخذ مقترحات نواب رئيس الجمهورية ورئيس الأركان العامة في الإعتبار.

في غياب رئيس الجمهورية، يعقد مجلس الأمن القومي إجتماعاته برئاسة نائب رئيس الجمهورية. يجوز لرئيس الجمهورية إعلان حالة الطوارئ في منطقة أو أكثر أو في جميع أنحاء البلاد لمدة لا تتجاوز ستة أشهر في حالة نشوب الحرب، أو ظهور حالة تستدعي الحرب، أو التعبئة، أو الانتفاضة ، أو محاولة قوية وفعلية ضد الوطن و الجمهورية.[1]

الفرع الثالث : السلطة القضائية

تمارس السلطة القضائية في تركيا من خلال محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي. يستند القسم القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون، إذ تم تأسيس السلطة القضائية وفقا لمبادئ إستقلال المحاكم وتأمين مدة تولي القضاة لمناصبهم ويعمل القضاة بشكل مستقل، فهم يحكمون وفقا لقناعتهم الشخصية وإستنادا إلى أحكام الدستور والقانون والنظام القانوني. وقد نص القسم القضائي في الدستور على المحاكم الدستورية التالية:

المحكمة الدستورية

محكمة الاستئناف العليا

مجلس الدولة

[1] - المادة 119 ، من الدستور التركي.

-محكمة نزاعات الاختصاص

الفرع الرابع : الأحزاب السياسية

إنتقلت تركيا الحديثة، من الحزب الواحد الذي أسسه أول رئيس تركي، مصطفى كمال أتاتورك، إلى ساحة سياسية متعددة الأحزاب، بعد عام 1945م، حيث كانت أول انتخابات برلمانية تركية يخوضها أكثر من حزب، مع ظهور الحزب الديمقراطي في العام 1946 م، لتصبح دولة متعددة الاحزاب، مع بدايات عام 1950 م لتشمل القائمة لـ25 حزبا. ومع بدايات عام 2018 م، بلغ تعداد الأحزاب التركية 87 حزبا إلا أن مجمل هذه الأحزاب ليس لها تأثير في الحياة السياسة التركية، وجلها لا تخوض معارك الانتخابات التركية ومن أهم الأحزاب التركية التي تأسست، ولها دور سياسي :

حزب العدالة والتنمية (AK PARTI) :

حزب سياسي، تم تشكيله عام 2001 م، من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي، ويتبنى سياسة العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. وشارك الحزب في أول انتخابات برلمانية له في العام 2002 م، بقيادة عبد الله جول بسبب الحظر المفروض حينها على رئيس الحزب رجب طيب أردوغان، وتمكن من تحقيق فوزه بالإنتخابات، ليتربع على عرش الرئاسة في العام 2007 م، ليصبح عبد الله جول اول رئيس تركي عن العدالة والتنمية من عام 2007 حتى عام 2014، ومن ثم أردوغان من عام 2014 إلى يومنا هذا كأول رئيس منتخب بشكل مباشر.

حزب الشعب الجمهوري (CHP) :

الحزب الذي شكله مصطفى كمال أتاتورك عام 1923 م كحزب حاكم أول في تركيا الحديثة التي تأسست عام 1923 م، حيث بقي الحزب الحاكم في تركيا حتى عام 1950 م، ويترأس الحزب في الوقت الحاضر " كمال كيلتشدار أوغلو".يعد الحزب حزب يساري علماني الاتجاه، تتعارض أفكاره مع الأحزاب اليمينية والمحافظة، وفي الانتخابات البرلمانية في العام 2015، حصل على 25% من مجمل الأصوات بـ132 مقعد.

حزب الحركة القومية (MHP) :

حزب سياسي قومي يميني تركي، ويمثل الفكرة القومية في تركيا، تأسس في العام 1969 م، كامتداد للحركة القومية في تركيا التي تزعمها ألب أرسلان تركش، وزعيمه الحالي "دولت بهتشلي".

يعارض الحزب بعض الإصلاحات الدستورية مثل منح الحقوق الثقافية للأكراد، كما عارض رفع عقوبة الإعدام والإنصياع للإتحاد الأوروبي، وساند الحزب، في إستفتاء التعديلات الدستورية عام 2017 حزب العدالة والتنمية، كما أعلن قبل أيام دعمه للرئيس رجب طيب أردوغان، في الإنتخابات الرئاسية، ويمتلك الحزب حاليا في البرلمان 80 نائبا.

حزب الشعوب الديمقراطي الكردي (HDP) :

حزب تركي تأسس في العام 2008 م تحت اسم "حزب السلام والديمقراطي " وهو حزب يساري غالبية أعضاه من الأكراد الأتراك، وقد حل محل حزب العمل الشعبي، الذي تأسس في العام 1990 م، وتم حظره من المحكمة إلا أنه في عام 2012 م تم تشكيل حزب الشعوب الديمقراطي. ويترأس الحزب كل من صلاح الدين دميرطاش برفين بولدان، حيث يقضي دميرطاش حكما بالسجن بعد إدانته بتهمة "تحقير الأمة التركية ".

ويتهم حزب العدالة والتنمية حزب الشعوب الديمقراطي، بالتحريض على الاحتجاجات وأعمال العنف التي شهدتها تركيا في العام 2014 م، ويمتلك الحزب في البرلمان 80 نائبا.

حزب الخير/الجيد (IYI) :

حزب وطني علماني محافظ في تركيا، تأسس عام 2017 م، أسسته وزيرة الداخلية التركية السابقة "ميرال أكشنار "، والتي كانت إنشقت مؤخرا عن حزب الحركة القومية بعد خلافات مع زعيمه دولت بهتشلي، وأعلنت ترشحها لإنتخابات الرئاسة القادمة.

حزب السعادة (SP):

حزب سياسي تركي محافظ، منبثق عن حزب الفضيلة الاسلامي الذي كان يتزعمه رئيس الوزراء الراحل نجم الدين أربكان، والذي تم حله بقرار من المحكمة الدستورية التركية في العام 2002 م، ويتزعم الحزب حاليا تمل كراموﻻ أوغلو.

الحزب الديمقراطي (DP):

وهو حزب يميني محافظ، تأسس عام 1946 م، على يد جلال باير، وهو الحزب الذي نازع حزب الشعب الجمهوري في العام 1950 م، حيث حكم عدة مرات، ومن أبرز مؤسسيه عدنان مندريس، وينتهج الحزب منهجا إقتصاديا ليبراليا.

حزب تركيا المستقلة (BTP PART) :

حزب يمينيّ تأسس في العام 2011 م بزعامة حيدرباش، ويعتبَر من أهمّ معارضي إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي

حزب الاتحاد الكبير (BBP)

حزب سياسي قومي يميني محافظ، ويعتبر أحد أجنحة الحركة القومية المعتدلة التي تميز بوجهها الإسلامي، وقد تأسس في العام 1993، ومؤسسه هو محسن يازجي أوغلو.

حزب وطن (Vatan Partisi):

حزب عمالي تأسس في العام 1992 م، بزعامة "دوغو بيرنشك" الذي مازال على رأس الحزب، ويعارض الحزب سياسة الحزب الحاكم في تركيا تجاه سوريا، ويقف مع النظام السوري، ويطالب دوما بإغلاق قاعدة أنجرليك وطرد القوات الأمريكية.

حزب الدعوة الحرة (HUDA PAR):

حزب ذات توجه إسلامي وطني تأسس في العام 2013، مؤسسه "محمد حسين يلماز"، وزعيمه الحالي "زكريا يابيجي أوغلو"، وهو إمتداد لحزب الله التركي من تيار "المنزل" الذي إتبع أسلوب الدعوة والتبليغ،[1] **Source spécifiée non valide.** ويضم البرلمان التركي ممثلين عن 5 أحزاب سياسية، هي العدالة والتنمية الحاكم، والشعب الجمهوري المعارض، والحركة القومية، والشعوب الديمقراطية والحزب الجيد المؤسس حديثاً والذي دخل البرلمان في الإنتخابات العامة الأخيرة بعد أن إجتاز العتبة الإنتخابية المتمثلة في الحصول على 10 بالمئة من الأصوات.

وبحسب النتائج الرسمية للإنتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت في 24 يونيو/حزيران 2018 م، والتي أعلنتها اللجنة العليا للإنتخابات في البلاد، كان رصيد الأحزاب من أصوات الناخبين على الشكل التالي:

تتوزع المقاعد البرلمانية بين الأحزاب على الشكل التالي :

جدول رقم 02 : المقاعد البرلمانية بين الأحزاب

الحزب السياسي	عدد المقاعد
حزب العدالة و التنمية	295
الشعب الجمهوري	146
الشعوب الديمقراطي	67
الحركة القومية	49
الحزب الجيد	43

علما أن مجموع مقاعد البرلمان أصبح 600 في النظام الرئاسي بعد أن كان 550 في النظام البرلماني.[2]

[1] – عماد أبو الروس " هذه هي الأحزاب التركية المشاركة في الانتخابات المبكرة"، عربي 21. أفريل, 2018. https://arabi21.com/story/1089397/تاريخ الطلاع:2021/03/26

[2] – قراءة في الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان التركي قبيل الانتخابات المحلية 2018 http://www.turkpress.co/node/55470 تاريخ الاطلاع:2021/06/04

بالرغم من التشكيلة المتعددة للمجتمع التركي إلا أنه سعى وبواسطة مؤسسات

الفرع الخامس : المجتمع المدني

المجتمع المدني من منظمات وجمعيات ونقابات إلى الحفاظ على إستقلاليته من أي أفكار أو أيديولوجيات أخرى. وقد فسح قانون الجمعيات في تركيا الذي تم تطويره في 2003م المجال امام حركة المجتمع المدني وأعطاها مساحة حراك واسعة تجعلها تتحمل مسؤولية كبيرة ليس فقط في مسيرة التنمية الشاملة بل وإشراكها أيضا في آليات صنع القرار السياسي والإقتصادي كما يحق لحركة المجتمع المدني بتركيا الإستفادة من الميزانية العامة في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد.

ولكن يقع على عاتق المجتمع المدني في تفعيل دوره لتشكيل التوازن داخل تركيا، حيث تعتبر البلديات التركية واحدة من أبرز شركاء المجتمع المدني، حيث تساهم بقسم كبير في تمويل نشاطات الجمعيات والمنظمات فمن جهته رأى حزب العدالة والتنمية أهمية إطلاق الحريات أمام المجتمع المدني من منظمات وجمعيات خاصة ذات التوجه المحافظ أي الإسلامي، فقد عرف المجتمع المدني عدة جمعيات مسلمة تنشط داخل المجتمع التركي.

وقد تخلص قطاع كبير من المجتمع المدني من المزج بين الفعل المدني والسياسي، حيث لم تعد منظمات المجتمع المدني التركي واجهات سياسية، وذلك كنتيجة طبيعية لحرية التنظيم السياسي والأحزاب[1].

المبحث الثالث :محددات صنع السياسة الخارجية التركية :

تعبر السياسة الخارجية لأي دولة بوصفها إنعكاسا لسياستها الداخلية، عن مجموعة من الطرق والإختيارات والبدائل، والخطط التي تكون بمجموعها صيغة التعامل مع الاخرين، فالسياسة الخارجية التركية معنية بإعتبار أساسي للأحداث والتطورات التي يشهدها العالم، وهذا لا ينفي إرتباطها بالمقدرات الوطنية لها وكيفية مساهمتها في صناعة القرار الخارجي التركي.

المطلب الأول: المقدرات الوطنية لتركيا.

الفرع الأول: الموقع الجغرافي.

تتمتع تركيا بموقع متميز وفريد، حيث تتموضع وسط ثلاث مناطق حساسة، هي البلقان في شمالها الغربي، والقوقاز (أذربيجان، أرمينيا، جورجيا) في شمالها الشرقي و الشرق الأوسط، بما في ذلك المنطقة العربية في الجنوب، فهي تحادد سوريا والعراق من الشمال (جودة، 1984 م، (وهي

[1] – الجميل سيار، "العرب و الاتراك: الإمبعاث و التحديث من العثمنة إلى العلمنة"، (بيروت: مركز الدراسات للوحدة الوطنية، 1997).

تركيا))تشكل نقطة إلتقاء أوربا مع جنوب غرب آسيا، وتسيطر على مضيق البوسفور والدردنيل الذين يتحكمان بمداخل البحرين الأسود، والأبيض المتوسط 34% في العالم بمساحة تقدر بـ (452,779 كلم^2) لتكون بذلك أكبر من أي دولة أوربية عدا روسيا الإتحادية، ومن أكبر دول الشرق الأوسط، وتقع (97%)من مساحتها في قارة آسيا و(3%) في قارة أوربا، ويفصل بين جزئيها الآسيوي و الأوربي بحر إيجة ومرمرة ومضيقا البوسفور والدردنيل، وتعد هذه الممرات المائية من أشهر القنوات في العالمالتي تصل البحار الداخلية بالمحيطات، مما يكسبها أهمية إستراتيجية وإقتصادية، لما لها من أهمية في نقل التجارة الدولية، أما فلكيا فتقع تركيا بين دائرتي عرض (36–44) شمالا وخطي طول (26–44) شرقا مما أعطاها ميزة تنوع طبيعتها المناخية والتضاريسية، فعمقها الطوبغرافي ومظهرها الهيدروغرافي أكسبها تنوعا في جغرافيتها من سهول و جبال وسواحل ووفرة مياه وشبكة واسعة من المجاري المائية والأنهار الداخلية أو تلك التي تجتازها إلى دول أخرى (دجلة و الفرات).[1] **Source spécifiée non valide.**

و لقد لعب الموقع الجيوسياسي دورا بارزا، كمدخل من مداخل السياسة الخارجية التركية، ومحددا هاما لسلوكها الخارجي، حيث تتحدد الأهمية الاستراتيجية لتركيا في إبراز جوانبها بالموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله، حيث تبلغ مساحة تركيا حوالي.780.567 كلم^2 منها 24000 كلم^2 في أوروبا، و756.567 كلم^2 في اسيا ، ويبلغ طول حدودها 1753 كلم منها 877 كلم مع سوريا و 610 كلم مع روسيا، و 269 كلم مع بلغاريا، و330 كلم مع العراق، و454 كلم مع إيران، ويبلغ طول سواحلها 8333 كلم على البحر الأسود، و1566 كلم على البحر الأبيض المتوسط، و2705 كلم على بحر إيجة، و 172 كلم على الدردنيل، و 90 كلم على البوسفور و 927 كلم على بحر مرمرة.

وتمثل هضبة الأناضول قلب هذه المساحة، وقد كان لهذه الهضبة تاريخا مؤثرا في بلورة الفعل السياسي العام للإمبراطوريات التي كانت تركيا جزءا منها. وبإشرافها أيضا على مضيقي البوسفور والدردنيل فهي تسيطر على الممر الملاحيال وحيد لسفن كل من بلغاريا، رومانيا وروسيا نحو الموانئ العالمية. وهو الامر الذي يجعلها بالتكامل مع قناة السويس وباب المندب ، جزءا مهما في الواجهة الاستراتيجية العالمية لحلف الناتو.

ولقد إستدرك المنظرون وخبراء الإستراتيجية العالمية هذه الأهمية، وأخذوا ينظرون إلى تركيا بهدف الإستفادة من موقعها في منطقة الشرق الوسط أولا، ومجاورتها الاتحاد السوفياتي سابقا، وجمهوريات آسيا الوسطى، والقوقاز حاليا، عند وضعهم لمشاريعهم الدفاعية الإستراتيجية، كما أخذ

[1] – بوحمدي أكرم نصر، " أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي "، رسالة ماجستير غير منشورة، (الأردن : عمادة الدراسات العليا جامعة مؤتة، 2007)، ص 225.

التفكير الغربي يولي أهمية كبيرة لتركيا كونها تعد نقطة إنطلاق ثابتة أو محتملة لأية قوة عالمية، تفكر في الوصول الى منطقة المضايق (البوسفور والدردنيل)، وإطلالتها البحرية المتعددة، كما أعطى هذا الموقع الفرصة للنخب الحاكمة التركية لإستغلاله لصالح تأدية تركيا دورا إقليميا رائدا في القضايا ذات الأهمية الإستراتيجية، معتمدة على ما تملكه من مزايا جيوسياسية وجيواستراتيجية لتحقيق إنفتاح إقليمي.[1]

الفرع الثاني: القدرة العسكرية.

يعتبر الجيش التركي من اقوى الجيوش حجما وكفاءة ، اذ يحتل المرتبة الثانية بعد جيش أمريكا ، في حلف شمال الأطلسي، وتقدر ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية بحوالي 3.922.222 جندي منهم 212 ألف من القوات العاملة و192 من الإحتياطي و392 ألف من القوات شبه العسكرية (درك وحرس وطني) .فبعد ان حسمت تركيا توجهها السياسي نحو الغرب، عمدت إلى تطوير قدراتها العسكرية، التي تتمتع بها قوات بعض دول الناتو ويتأتى هذا المسعى التركي من عدة دوافع تتعلق بانشغالاتها الأمنية، التي فرضها القرب الجغرافي من الاتحاد السوفيتي سابقا، ورغبتها في أن تكون في مستوى المسؤولية كحارس للجناح الجنوبي للناتو بالإضافة الى تقوية موقفها إتجاه دول المنطقة : اليونان، العراق، سوريا إلخ، كما لا يمكن التغاضي عن طموحها في أن تصبح قوة إقليمية كبرى.

وإنطلاقا من الموقع الذي تحتله تركيا في التفكير الغربي بوصفها إحدى ركائز مشاريعها الإستراتيجية في أكثر من منطقة في العالم، سعى الغرب إلى تطوير القدرة العسكرية التركية، والمشاركة في تخطيط مشاريعها الدفاعية والإستراتيجية، إذ تعد تركيا ثالث أكبر المتلقين للمساعدات العسكرية الأمريكية وهي أيضا خامس زبون للسلاح الأمريكي بعد السعودية مصر تايوان اليابان.[2]

الفرع الثالث: الإمكانيات الاقتصادية.

يعتبر الاقتصاد التركي من أكثر الاقتصاديات العالمية حيوية، إذ يحتل المرتبة السادسة عشر عالميا، بدخل قومي إجمالي يقدر بحوالي 423 مليار دولار ويساهم في التجارة العالمية بما يقدر بـ 99 مليار دولار كما إنه يعد أكبر إقتصاد في البلقان والشرق الأوسط.[3]

---

[1] – شفيعة حداد، " وجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة "، مذكرة ماجستير، (باتنة : جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، حداد 2003)، ص 10.

[2] – أحمد داوود أغلو، " العمق الإستراتيجي "، المجلد الطبعة الثانية، (قطر : الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، أغلو 2011)، ص 48.

[3] – مرجع سابق، ص 48.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها تركيا في الإستخدام الأمثل لإمكانياتها ومواردها، إذ تمتلك تركيا محاصيل زراعية لها قيمتها الاقتصادية الكبيرة مثل القطن،السكر،التبغ، والفواكه، إلا أنه ومع السياسة الجديدة التي تنتهجها تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي، فإن الأرقام في تركيا تتحدث عن تقلص أرقام البطالة بشكل كبير، وزيادة في الناتج القومي، والصادرات التركية المبنية على صناعات تركية ذات جودة عالية أصبحت تنافس في السوق العالمية بجدارة، فبعد أن كانت الأوضاع الإقتصادية في تركيا لا توصف إلا بالأزمة والإنهيار لعقود طويلة، فقد أصبح الإقتصاد التركي واحد من الإقتصاديات الصاعدة في العالم، ويحتل المرتبة السادسة عشر عالميا وسادس أكبر إقتصاد في الإتحاد الأوروبي. وأصبحت المنتجات التركية تنافس مثيلاتها في بعض البلدان الأوروبية، كما تجاوزت تركيا المشكلات الإقتصادية التي كانت تواجهها في السابق مثل العجز والتضخم، وإزدادت الإستثمارات الأجنبية الواردة إليها ، ولأول مرة تضيق الفجوة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية.

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية

شرعت تركيا منذ عام 2002 م في بناء و هيكلة سياستها على نحو يتواكب مع هذه الرؤية الجديدة، آخذة في الإعتبار أهدافا ذات معالم واضحة، ومتطلعة إلى الإستفادة من موقعها الجغرافي ورصيدها التاريخي، ولابد هنا من ذكر خمسة من مبادئ السياسة الخارجية التركية:

المبدأ الأول:

يجب أن يكون هناك توازن بين الأمن والديمقراطية في أية بلد، فإن انعدم التوازن بين الأمن والديمقراطية في أية دولة لن يحقق لهذه الدولة فرصة إقامة منطقة نفوذ في محيطها، فشرعية أي نظام سياسي تستمد من قدرته على توفير الأمن لمواطنيه، وهذا الأمن يجب ألا يكون على حساب الحريات وحقوق الإنسان في البلاد.

المبدأ الثاني:

سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار.[1]

المبدأ الثالث:

يقوم للسياسة الخارجية التركية على التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، ولاسيما تأثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا ألوسطى، فقد إهتمت تركيا إهتماما جادا ومؤثرا بالبلقان ، وخصوصا خلال أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو وهو إهتمام يرتكز على أسس راسخة، وقد وفرت علاقات تركيا مع حلف شمال الأطلسي و الاتحاد الأوربي

[1] – أحمد داوود أوغلو، "معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم"، *رؤية تركية*، جانفي 2012: ص 7-8.

والغرب عموما البنية الأساسية لهذه السياسة النشطة، كما تتمتع تركيا بعلاقات وثيقة مع أذربيجان وجورجيا في منطقة القوقاز، لكن ظلت قدرة تركيا على مبادئ السياسة الخارجية النفاذ إلى الشرق الأوسط محدودة، مقارنة بما تتمتع به تركيا من تأثير داخل البلقان والقوقاز، وقد شكل حزب العمال الكردستاني عاملا عائقا ، كما أن مشكلة الصورة السلبية والإدراك الخاطئ لدى كلا الطرفين (تركيا والدول العربية) كانت العامل الأساسي وراء عدم إنفتاح الطرفين على الآخر و مع ذلك فإنه بفضل الجهود التي تبذلها في العامين الماضيين، فقد نجحنا في التغلب على بعض هذه الحواجز وقد أضحت تركيا اليوم تمتلك قدرات وقنوات إتصال، تجعلها قادرة على متابعة كل التطورات التي يموج بها الشرق الأوسط ساعة بساعة، ولا تنحصر القدرة التأثيرية التي حازتها تركيا في بعض الدول على مستوى الدولة، ولكن أيضا على المستوى المجتمعي، لذلك فيمكننا أن نعتبر أن المشاركة النشطة التركية في حل المشكلات في العراق، وفي لبنان، وفلسطين، تعد أمثلة على دور تركيا المتنامي، فالجهود التي تبذلها تركيا في لبنان، تهدف إلى تجاوز الخلافات بين مجموعات عدة، للإسهام في إستقرار المناخ السياسي المتقلب في هذا البلد.

المبدأ الرابع:

يرتكز على "السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد"، على أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست في حالة تنافس أو بمعنى أخر ليست بديلة عن بعضها البعض، وإنما متممة ومكملة، وهو مبدأ يسعى لإبراز علاقات تركيا الأستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية في إطار ارتباطها بحلف الأطلسي (الناتو)، وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، وكذلك لطرح جهود تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوربي وكذلك سياسة جوارها مع روسيا وأوراسيا تسير على الوتيرة ذاتها من التزامن بإعتبارها علاقات تجري كلها في إطار التكامل، وليست علاقات متضادة أو بديلة عن بعضها البعض، ومما لاشك فيه أن السياسة المتعددة الأبعاد التي تنتهجها تركيا على مدار الأربع أو الخمس سنوات الماضية لم تتضارب أو تتناقض مع بعضها البعض، ولذلك أضحت سياسات مؤسسية راسخة.

المبدأ الخامس:

فيقوم على الدبلوماسية المتناغمة، فعند النظر إلى أداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية، وإستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية؛ نجد أن هناك تطورات مهمة، في حال مقارنتها بأدائها الدبلوماسي قبل عام 2003 م، فقد إستضافت تركيا قمة الناتو، وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي، فضلا عن إستضافتها معظم المنتديات الدولية، وهو ما يفسر أن تركيا إكتسبت المزيد من النفوذ في المنظمات الدولية، وحدث المزيد من التطورات، وأصبحت تركيا عضوا مراقبا في منظمة الاتحاد الأفريقي، وهو ما يمكن أن يفسر بإعتباره نتيجة طبيعية لسياسة تركيا في

الإنفتاح على أفريقيا منذ عام 2005 م، علاوة على ذلك فإنه بدعوة من جامعة الدول العربية شاركت تركيا على مستوى وزراء الخارجية وعلى مستوى رؤساء الوزراء على حد سواء، كما وقعت تركيا مع جامعة الدول العربية على إتفاقية خاصة على خلفية إجتماع دول جوار العراق في إسطنبول في 2 نوفمبر لعام 2007 م، حيث قضت الإتفاقية بتأسيس علاقات مؤسسية بين دول جوار العراق، وكذلك تشكيل المنتدى (التركي – العربي)، و إستمر عقد مثل هذه الإجتماعات المهمةٍ، فعقد إجتماع يجمع بين الـ 50 دولة الأقل نموا في إسطنبول في يوليو، وتعد إستضافة تركيا لإجتماع البلدان الأقل نموا التابع للأمم المتحدة، ودعمها المتزايد لهذه البلدان، هو دليل واضح على رؤية تركيا ودورها المتصاعد، كذلك إستضافت تركيا الإجتماع الهادف إلى إيجاد حل سلمي للقضية النووية الإيرانية ، وعلى المنوال نفسه تم إقامة قناة الإتصال الوحيدة بين باكستان وأفغانستان من خلال مبادرات الرئيس التركي عبد الله جول.[1]

إن هدف تركيا الآن هو أن تتوسط بإستمرار في القضايا العالمية بإستخدام المنابر الدولية ، الأمر الذي يعد ملمحا على إنتقال تركيا من دولة مركزية إلى قوة عالمية، وثمة نقطة ينبغي التأكيد عليها هنا، وهي أن هذا التحول جاء نتيجة لأداء جميع الجهات المعنية في السياسة الخارجية، فنجاح تركيا ليس فقط نتيجة لسياسات الدولة، ولكن أيضا نتيجة لأنشطة المجتمع المدني ومنظمات الأعمال، والعديد من المنظمات الأخرى، فكلها تعمل وفق رؤية جديدة، وهي تبلور حالة من التوافق والإنسجام بين الإستراتيجية الكبرى للدولة والإستراتيجيات الصغيرة للشركات والأفراد والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني.

المطلب الثالث : مرتكزات السياسة الخارجية التركية

تعتمد السياسة الخارجية التركية على عدة مرتكزات أهمها [2]:

1- إعتماد مفهوم التصور الذاتي، إذ وفق هذا المفهوم يكون رسم السياسة الخارجية مبنيا على تحليل الإستمرارية الحضارية والتحولات الاقليمية والدولية وبناء السياسة الخارجية وفق العمق الحضاري والتاريخي لتركيا.

2 – إستخدام العمق الإستراتيجي، من حيث بناء السياسة الخارجية وفقا للبعد الجيوبوليتيكي والإمتداد الثقافي والإجتماعي والإقتصادي والتاريخي.

3 – مركزية الدور التركي الإقليمي والدولي).

4 – إستخدام القوة الناعمة اقليميا.

5 – التوجه نحو الشرق.

[1] – مرجع سابق، ص 11.

[2] - عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 120.

6 – إنتهاج سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار.

7 – تبني سياسة الموازنة في التوجه نحو الشرق والغرب.

ومع فوز حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات في تشرين الثاني / نوفمبر 2002 م، حدثت تغييرات هامة في الشرق الأوسط. اذ أدى غزو العراق في عام 2003 م إلى إعادة رسم الخارطة الأمنية والسياسية في المنطقة، هذه المتغيرات الجديدة فرضت على صانع القرار الخارجي التركي واقعا جديدا بحيث التعامل معه بالشكل الذي يحفظ المصالح التركية، ويحقق الأهداف التي تسعى الى تحقيقها في المنطقة.

وتجدر الاشارة، إلى أن السياسة الخارجية التركية التي أعيد بلورتها ورسم أهدافها ومرتكزاتها من قبل حكومات حزب العدالة والتنمية المتعاقبة، تختلف إختلافا كبيرا عن السياسة الخارجية التركية في عقد التسعينيات من القرن الماضي. إذ إتسمت السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية بالتركيز أكثر على علاقات حسن الجوار وإستخدام القوة الناعمة بشكل أكبر وبالتالي بدأت تركيا تتحرك تجاه" قوة إقليمية أكثر تشاطا .

اهم مرتكزات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية كالاتي:

1 – إطلاق الحريات الداخلية والتوفيق بين الحريات والأمن.

2 – إنتهاج سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار.

3 – إتباع سياسة خارجية متعددة المسالك.

4 – إعادة تعريف الدور التركي اقليميا ودوليا.**Source spécifiée non valide** .

5 – الإنتقال من الدبلوماسية الجامدة إلى الدبلوماسية الفعالة النشطة.

6 – التركيز على الجانب الإقتصادي .**Source spécifiée non valide**.[1]

[1] – نهرين جواد شوقي، مرجع سابق، ص 427–428.

خلاصة الفصل

قارات، أهلها لتلعب دورا بارزا في الساحة الإقليمية والدولية.

كما أن تطور النظام السياسي عبر التاريخ منذ تأسيس الخلافة العثمانية إلى المرحلة الحالية، التي يتربع فيها حزب العدالة والتنمية – ذو التوجهات الاسلامية – على السلطة منذ 2002 م، أسهم في بلورة الإستراتيجية التركية في عمقها الحضاري والجغرافي، حيث إقترب حزب العدالة والتنمية من توصيف الحركة التاريخية والإجتماعية في تشابه كبير إلى حد ما منها الحركة التاريخية التي مثلها العثمانيون.

و تجدر الإشارة إلى أنه منذ تأسيس الجمهورية التركية بقيادة كمال أتاتورك دخلت تركيا عهدا جديدا ،بالإضافة إلى ذلك شهدت تركيا أنقلابات لعبت المؤسسة العسكرية دورا فاعلا فيها وبالتالي التضييق على الحياة المدنية.

لكن عهد العدالة والتنمية نقل تركيا إلى أطول مرحلة إستقرار لم تشهدها تركيا منذ تأسيس الجمهورية.استغلها في بناء البيت الداخلى، ثم رسم سياسة خارجية مرتكزة على مبادئ وضعها منظر السياسة الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو.

الفصل الثاني : التدخل التركي في النزاع حول إقليم ناغورنوكاراباخ

تمهيد :

تعتبر منطقة ناغورني كاراباخ أو ناغورني قره باغ، واحدة من المناطق العديدة المتضررة من الصراعات الناجمة عن التوترات العرقية بالدرجة الأولى والتي شكلت نهاية العالم ثنائي القطبية.

ويمكن تصنيف النزاع في هذه المنطقة، كأحد النزاعات المجمدة التي دخلت دوامة من الجمود المنيع ضد أي محاولة لحلها، حيث خضع إقليم ناغورنو كاراباخ الذي تسكنه أغلبية أرمنية وأقلية أذريَّة لسيطرة روسيا القيصرية في نهايات القرن التاسع عشر، ثم أُلحق بعد الثورة البلشفية بجمهورية أذربيجان متمتعًا بحكم ذاتي استمر حتى سقوط الاتحاد السوفيتي السابق.

كانت هناك مطالب للاستقلال وانتهت بإعلان الأرمن في الإقليم سلطة محلية مستقلة عام 1991، وبدورها ألغت أذربيجان الحكم الذاتي، وخاضت حربًا ضد المجموعات الأرمنية الانفصالية، وتوسَّعت الحرب لتصبح مع أرمينيا، التي قدمت للجماعات في الإقليم المتنازع عليه الدعم العسكري واللوجستي.

نَتج عن هذه الحرب التي استمرت بين 1992 – 1994 خسارة أذربيجان للإقليم إضافة لِستِّ مناطق أخرى كانت تخضع لسيطرتها، فضلًا عن سقوط 30 ألف قتيل وتهجير ما يقرب من مليون شخص من المناطق المجاورة غالبيتهم من الأذريين

على الرغم من تعدد الأطراف المتدخلة في هذا النزاع إلى أن تركيا تعتبر من الأطراف الاساسية، حيث تربطها علاقات تاريخية وخلافات عميقة مع أرمينيا، بالإضافة إلى روابط هوايتية ومصالح مشتركة مع أذربيجان تمتد إلى عهد الإمبراطورية العثمانية.

المبحث الأول : جذور صراع بين أذربيجان و أرمينيا حول اقليم ناغورنو كاراباخ .

عن إقليم ناغورنو كاراباخ :

يقع إقليم ناغورنوكاراباخ المتنازع عليه بالكامل داخل أراضي جمهورية أذربيجان، في سلسلة جبلية تعرف بالاسم نفسه،[1] فهو إذن أحد أقاليم أذربيجان، وعاصمته ساباناكيرث، نسبة إلى الزعيم البلشفي الأرميني سيبان شاهوميان. يقع الإقليم غرب العاصمة الأذرية باكو بنحو 270 كلم، وتبلغ مساحته حوالي4800 كلم[2].

وكلمة ناغورني كلمة روسية تعني مرتفعات، وتعني في الوقت نفسه جبال، أما كلمة "كاراباخ "أو" قره باغ "فتعني" الحديقة السوداء"؛ أي ترجمة" ناغورني قره باغ "هي مرتفعات الحديقة السوداء، ويطلق عليها الأرمن الذين يعيشون في الإقليم اسم" آرتساخ"، وهي كلمة مكونة من مقطعين :الأول" آر "نسبة إلى" آرا "إله الشمس عند الأرمن القدماء، و"تساخ "التي تعني غابة أو كرْمة، وبذلك تعني كلمة" آرتساخ" "غابة "أو" كرمة الإله آرا ."أمّا الأذريون فيسمونها يوخاري قره باغ، أي قره باغ العليا بالمعنى الحرفي للكلمة.

يبلغ عدد سكان ناغورنوكاراباخ 145 ألف نسمة 95% :منهم أرمن، و 5% الباقية من أعراق أخرى. ونظرًا إلى موقع ناغورنوكاراباخ وكونه نقطة التقاء بني الإمبراطوريات: العثمانية والفارسية والروسية، فقد شهد هذا الإقليم عددًا كبيرًا من الحروب والتنقلات، وعمليات هجرة ونزوح بين السكان، لذا فليس مستغربًا في التاريخ الديموغرافي للإقليم أن تكون إحدى الجماعات العرقية أو الشعوب في قرن من القرون أغلبية وفي قرن آخر أقلية.

والإقليم فقير بموارده، فهو يعتمد على الزراعة التّي يعمل بها أغلب سكانه، كما يعتمد على تصنيع بعض الأغذية، وبعض الصناعات الخفيفة.[2] لذلك تكمن أهميته في التموضع الجيوبوليتيكي وكذلك العسكري الذّي يحظى به، ولاسيّما بالنسبة لأطراف النزاع :المحلية(أرمينيا وأذربيجان)، والإقليمية، ومنها(روسيا، وإيران، وتركيا)، فالإقليم يعدّ قاعدة عسكرية متقدمة بالمفهوم الأمني الصلب بالنسبة للطرفني المباشرين أرمينيا وأذربيجان، وساحة عمليات أيضًا بالنسبة للداعمين الإقليميين في أثناء الحرب، وكذا ورقة تساوم ديبلوماسي في علاقات هذه الجهات الفواعل أيّام السلم .كما أنّ إلقاء نظرة عابرة إلى الموقع الذّي يتبوَّأُه أصحاب المصالح في هذا النزاع كفيل بفهم

[1] - عبد الله صالح، ناغورنو كاراباخ، الصراع بين الجغرافيا والهوية القومية،" مجلة السياسة الدولية"، العدد 136 ، يناير 1999، ص. 177

[2] - محمد عبد العاطي، ناغورنو كاراباخ : جذور الصراع وعوائق التسوية ...سيناريوهات الحل

الأسباب التّي أبقته أحد أكثر النزاعات استعصاءً على الحل إلى الآن، فالسبب في ذلك يعود أيضًا إلى حجم الموارد الطبيعية التّي تحوزها أذربيجان، والأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة القوقاز عمومًا، التّي تتوسط كلا من روسيا" الشرق الأوسط "وآسيا الوسطى، وهو ما يجعل الإقليم جذابًا لكل القوى الخارجية المؤثرة :الإقليمية منها والدولية، فللناتو والولايات المتحدة أيضًا اهتمام إسرتاتيجي شديد بهذه المنطقة، إذ يعمل الناتو على احتواء دول القوقاز الثلاث ضمن برنامج "الشراكة لأجل السالم (في سياق تضييقه الجيوبوليتيكي على الرب الأوراسي)، كما عرض عليها الاتحاد الأوربي إمكانية العضوية ضمن برنامج سياسة الجوار الأوربية" لأجل تقاسم السالم والاستقرار والازدهار التي يتمتع بها الاتحاد الأوربي مع دول المنطقة "في تماشي جيواقتصادي مع الإسرتاتيجية الأطلسية تجاه روسيا أيضًا .وتنشط في القوقاز كذلك جملة من الرشكات النفطية الأجنبية التّي تهدف إلى استثمار موارد الطاقة في أذربيجان، خصوصًا (المطلة على بحر قزوين أحد خزّانات الطاقة العالمية)، على غرار بريتيش بيتروليوم أو غيرها من الشركات الأمريكية، والإيطالية، واليابانية، والتركية، وحتّى الجورجية، وكلها ترجو إقليما مستقرًّا من الناحية الأمنية بحيث يساعده الاستقرار على تسريع مشروعاتها هناك، كما تساعد الدول في حماية مشروعات خطوط الأنابيب المارة عبر الإقليم واستقلاليتها عن أي ضغوط قد تمارسها" أطراف معادية ".[1]

كل ذلك يُعيل من أهمية منطقة النزاع، ويثير حولها اختلافًا بين وجهات نظر المؤرخين والمهتمين، نظرًا لتعقد ملفاتها وفواعلها، لذا منهم من رأى أنّ النزاع:

- صراع عرقي.
- تنافس جيوبوليتيكي لا يشمل الأرمينيين والأذريين وحدهم، بل يتعداهم إلى الأتراك والروس والإيرانيين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي.

إستمرار لعداء تاريخي محمّل بإرث كبير من الكراهية الدفينة بين الأرمن وكل من الأذريين والأتراك .[2]

---

[1] - Philip Gamaghelyan, Intractability of the Nagorno-Karabakh confli t: A myth or a reality, University for peace and confli t, Monitor, P: 04-05. http://www.monitor.upeace.org/documents/intractability.pdf http://WWW.aljazeera.Net/studies

[2] - محمد عبد العاطي مرجع سابق.

المطلب الأول : الجذور التاريخية للنزاع

تورد المصادر الأرمينية والأذربيجانية معلومات متناقضة حول حقوقها التاريخية في إقليم ناغورنوكاراباخ، فالأرمن يرون أنّ هذا الإقليم قد خضع لأرمينيا منذ القرن 8 ق.م، حيث كانت المنطقة تسمى في حينها أورتيغا، ومن هذه التسمية اشتق الاسم الأرميني للمقاطعة "آرتساخ"[1]

" وتُعَدّ كاراباخ جزءًا من تاريخ أرمينيا منذ العصور القديمة، بحسب ما ترى المراجع الأرمنية، وقد سكن الأرمن الإقليم منذ أكثر من 3000 عام، وهذا ما تدّل عليه النصوص الأثرية الموجودة في متحف الإقليم في مدينة إستيباناكيرد، فالإقليم يمثّل بالنسبة للأرمن مهدًا للحضارة الأرمينية،[2] إذ وردت التسمية القديمة لقره باغ" آرتساخ "في مخطوطات قيصر "أورارتو ساردور الثاني" 763–734 ق.م، وكان إقليم آرتساخ يدخل ضمن دولة ميديا، ثمّ احتله في الفترة ما بين 160 . 180ق.م مؤسس مملكة أرمينيا الكبرى أرتاشيكس الأول، ثمّ أسس القديس جورجيوس منور ·عموم أرمينيا في آرتساخ دير" أماراس "بصفته مركزًا مهما للحياة الثقافية والدينية الأرمينية .[3]وتشري المخطوطات إلى أنّ المسيحية بشرت في الإقليم في القرنني الرابع والخامس للميلاد، [4]أمّا في الفترة ما بين القرنين العاشر والثامن عشر الميلاديين فقد عرفت المنطقة باسم خاتشن، "وهي كلمة مقتبسة من الكلمة الأرمينية(خاتش)التي تعني "الصليب"، إلى جانب تسميات أخرى للمنطقة، مثل أرمينيا الصغرى، وسيونيك الصغرى، فض عن الكنائس والآثار التي خلفها الأرمن في هذه المنطقة .[5]

في القرن الثامن للميلاد وصلت موجات الفتح الإسلامي إلى المنطقة، وفي القرن الثالث عشر تعرّضت المنطقة إلى هجمات المغول الذين أطلقوا عليها اسم كاراباغ.

ويورد الأذريون في معرض ردّهم على الادعاءات الأرمنية بأنّ الكنائس التّي أقيمت هناك (قبل الفتح الإسلامي)أقامها الألبان المسيحيون في المنطقة، ولا دخل للأرمن فيها، حيث يشيرون إلى أنّ خان قره باخ كان قد أقام دولة فيها تمتد بين نهري كورا وآراكس، دامت من **1822**–**1747** وألحقت بالإمبراطورية الروسية مع سائر المناطق الأذرية إثر الحرب الطويلة بين الفرس

---

[1] - عمارة نوفل، الأهمية الجيوإستراتيجية لجنوب القوقاز وتأثيرها على أمن واستقرار دول المنطقة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2006 – 2005 ، ص. 20

[2] - سركيس كيفورك بورنسوزيان وآخرون، الصهيونية والبانتوركية وقضية غاراباغ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، 2002 ، بيروت–لبنان، ص. 139

[3] - نبذة عن قره باغ والنزاع الأرميني–الأذربيجاني http://WWW.rtarabic.Com.

[4] - سركيس كيفورك بورنيوزيان وآخرون، مرجع سابق، ص 140.

[5] - عمارة نوفل، مرجع سابق، ص20 .

والأتراك، كما يرى الأذريون أنّ روسيا سمحت للأرمن بالانتقال إلى هذه المناطق لتعزيز الطائفة المسيحية في الجناح الجنوبي من الإمبراطورية والتصدي لنفوذ الدولة العثمانية هناك .[1]

ومع مرور الزمن تحوّلت المنطقة إلى مرسح للصراع بين الدولتين العثمانية والفارسية، وذلك في فترة الحروب العثمانية الفارسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وفي هذه الفترة عرف الأرمن في هذا الإقليم أول استقلال حقيقي لهم، بقيادة زعيم هذا الإقليم دافيد بك الكاراباخي في الفرتة 1722 –1730 الذّي تمكّن من عقد معاهدات تحالف ودفاع مشرتك مع روسيا القيصرية ضدّ العثمانيين سنة 1724 م، كما تحالف مع الفرس ضد العثمانيين، إلاّ أنّ هذا الاستقلال لم يدم طوي ًال ففي عام 1730 م قضت عليه الدولة العثمانية في أثناء حملتها ضدّ الفرس[2] .

وفي عامي "1795–1797" اعتدى الشاه الإيراني آغا محمد شاه على قره باخ، لكنّه أخفق في فرض سيطرته عليها، واضطر إلى الانسحاب بجيشه، لكنّ الحرب مع الفرس لم تتوقف، فتوّجه إبراهيم خان" قائد قره باخ "إلى روسيا، طالبًا دعمها ضدّ الفرس، ووقّع معها اتفاقية سنة 1805 م،[3] وظلّت هذه المنطقة مسرحًا للحمالت الفارسية والعثمانية حتّى الحرب الروسية الفارسية الثالثة عام 1826م، وبعد خسارة إيران لهذه الحرب، تنازلت عن سيادتها على كل من أرمينيا الشرقية وجورجيا ومنطقة أذربيجان لصالح روسيا.[4]

وفي عهد السيطرة الروسية ربط الروس في أثناء إيجادهم للإقليم الجديد السيبافيتبول مرتفعات كاراباخ الغربية بسهولها الشرقية، حيث كان أغلبية السكان أذريين، كما وفّر الروس شبكة اتصالات، وطوّروا اقتصاد لكلتا المنطقتين لربطهم معًا، ليصبح معها ناغورنوكاراباخ بشكل تدريجي جزءًا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الشرقي لجنوب القوقاز.[5]

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى ظلّت المنطقة تحت السيطرة الروسية طول الفترة الممتدة ما بين 1914 م حتى 1917 م، أي حتّى قيام الثورة البلشفية في أكتوبر1917 م، واستجابة لأوامر لينين انسحب الجيش الروسي من كل جبهات القتال بما في ذلك جبهة القوقاز، بغية حماية الثورة من الداخل، ممّا أوجد فراغًا في هذه الجبهة سعت بريطانيا إلى مأله فورًا؛ حماية لآبار النفط في باكو وما حولها، إلا أن القوات العثمانية مع حلفائها الألمان كان لها السيطرة عل أرض الواقع، حيث تمكنت من بسط السيطرة على باكو، وبعدها صار إقليم ما وراء القوقاز كله في قبضة الدولة

---

[1] - مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية والجغرافية، الشركة العالمية للموسوعات، الجزء الأول، الطبعة الثالثة 2005 ، بيروت–لبنان، ص 240.

[2] - سركيس كيفورك بورنيوزيان وآخرون، مرجع سابق، ص. 140

[3] - نبذة عن قره باغ والنزاع الأرميني–الأذربيجاني، موقع سابق.

[4] - سركيس كيفورك بورنسوزيان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[5] - عمارة نوفل، مرجع سابق، ص 21.

العثمانية وحليفتها ألمانيا، إلاّ أنّ هزائم دول المحور دفع بالدولة العثمانية بعد توقيعها معاهدة مودروس 1918 م تحت الضغط البريطاني إلى الانسحاب من منطقة القوقاز،[1] ليعود لبريطانيا النفوذ في تلك المنطقة، ونتيجة للأوضاع الاقتصادية والإسرتاتيجية لبريطانيا المرتبطة بنفط باكو انتهجت سياسة موالية لأذربيجان، وزودتها بالدعم اللازم لإلحاق ناغورنوكاراباخ بها على حساب الأرمن.

بعد انحسار الدور البريطاني في القوقاز بزغ تحالف سوفياتي–تركي" كمالي"، تبوأت معه كاراباخ بُعدًا إسرتاتيجيًّا في علاقاتها مع القوتين، وأدّى التعايش السلمي مع الزعيم التركي "كامل أتاتورك "إلى ترجيح عودة موسكو إلى جنوب القوقاز ثانية، فما كادت سنة1920 م تنقيض حتّى أصبحت دول جنوب القوقاز الثلاث جمهوريات اشرتاكية سوفياتية، وتحوّل معها ناغورنوكاراباخ من نزاع بين دولتين إلى مسألة داخلية للاتحاد السوفياتي.[2]

كانت سياسة ستالين تقوم على بثّ الفرقة بين الجماعات العرقية داخل جمهوريات الاتحاد السوفياتي لتظل تلك الأعراق بحاجة دائمة إلى حماية الحكومة المركزية في موسكو، ولأنّ أذربيجان وأرمينيا كانتا جمهوريتين تابعتين للاتحاد السوفياتي، فقد أقدم ستالين على ضمّ إقليم ناغورنوكاراباخ إداريًّا إلى أرمينيا رغم أنّه يقع في قلب أذربيجان، في المقابل فقد ضمّ ستالين إداريًّا منطقة ناختشيفان التّي تقع جغرافيًّا في قلب أرمينيا وتسكنها غالبية أذرية إلى أذربيجان، وبهذا بدأ الصراع في ناغوركاراباخ في شكله الحالي.[3]

وقد تمكن في الوقت ذاته المركز السوفياتي من وقف الحرب القومية التّي بدأت بين أرمينيا وأذربيجان في عام 1918 م، وانتهت بفرض الوفاق القومي بالقوة .ومنذ عام 1921 م استندت وضعية إقليم ناغورنوكاراباخ إلى معاهدة موسكو الموقعة بين لينين وأتاتورك، وقد نصّت المعاهدة على اعتراف تركيا بالسلطة السوفياتية على إقليم كاراباخ وسيادة أذربيجان عليه، على أن يتمتع الإقليم بالحكم الذاتي.

وطوال الحقبة السوفياتية تمسك الأذريون بالمادة " **78** " من الدستور السوفياتي التّي تحظر نقل أي جزء من أيّة جمهورية إلى جمهورية أخرى من دون موافقة الطرفين، للتعبير عن رفضهم التخلي عن الإقليم، في حين تسلح الأرمن بالمادة " **70** "من الدستور نفسه التّي تدعو إلى حق تقرير المصير بحرية لجميع الأمم، في سعيهم لضمّ إقليم ناغورنوكاراباخ إلى أرمينيا.

وحتّى وفاة ستالين لم يسمح للأرمن بالشكوى ممّا يعانون منه في إقليم كاراباخ من مشكلات، مثل التدهور الاقتصادي، ففرض اللغة الأرمنية في التعليم والمعاملات، إلا أنّه مع نهاية الحقبة

[1] - سركيس كيفورك بورنسوزيان وآخرون، مرجع سابق، ص 144.

[2] - عمارة نوفل، مرجع سابق، ص 23-24

[3] - محمد عبد العاطي مرجع سابق.

الستالينية عام **1956 م**، بدأت عدة قوميات ومنها الأرمن تطالب بتقرير مصيرها، وبدأ الأرمن المقيمون في ناغورنوكاراباخ يدافعون عن ارتباطهم بأرمينيا.[1]

وطوال الفترة الممتدة من مرحلة ما بعد ستالين وصو إلى برويسرتويكا غورباتشوف لم يتوان أرمن كاراباخ بمفكريهم وأدبائهم عن إرسال المذكرات إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لإعادة النظر في موضوع كاراباخ وإلحاقه بأرمينيا السوفياتية، بالإضافة إلى برقيات الاستفسار المرسلة إلى السلطات الأذرية مستفسرة عن الاضطهادات التّي يخضع لها الأرمن في الإقليم، وكانت النتيجة سلبية بالنسبة للأرمينيين، حيث يدعي الأرمن أ مّهن جوبهوا بردود عنيفة وضغط اقتصادي أذري من جهة، واغتيالات سوفياتية من جهة أخرى، وقمع لأيّة حركة تحرّر كانوا ينشدونها، وهذا ولّد ضغطًا وانتفاضة أرمينية لاحت ملامحها مع بدايات سنة **1988**.[2]

المطلب الثاني : إنتفاضة الأرمن وإنفجار النزاع

مع مجيء غورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفياتي في منتصف عقد الثمانينيات في ظل مناخ البريسرتويكا والغلاسنوست بدأت قبضة الكرملين على الجماعات العرقية تخف شيئًا فشيئًا، وسرعان ما طفت على السطح مشكلة كاراباخ، ففي بداية عام 1988 م تقدّم أرمن كاراباخ بعريضة إلى غورباتشوف وقعها ما يربو على 75 ألف منهم، طالبوه من خلالها بعودة إقليم ناغورنوكاراباخ إلى الوطن الأم أرمينيا، ونتيجة لرفض موسكو هذه المطالب، اندلعت المظاهرات بدءًا من 11 فبراير 1988 م في عاصمة كاراباخ ستباناكرت،[3] كما خرج حينها أيضًا عشرات الآلاف من الأرمن في مظاهرات حاشدة في العاصمة الأرمينية يريفان يطلبون دع رسميًّا من قيادات السوفيات لاستقلال ذاتي لإقليم ناغورنوكاراباخ، دلالة منهم على الهيمنة الأرمنية السكانية في ذلك القسم من الجمهورية الاشتراكية السوفياتية الأرمينية، لكن الاتحاد السوفياتي رفض ذلك الطلب، بل وفرض حك مباشرًا هناك، في محاولة منه لإحتواء درجة القتال المتقطع الذّي أدّى إلى فرار عدد كبير من الأذريين من الإقليم قُدِّر عددهم بنحو 40 ألف شخص.[4]

---

[1] - عبد الله صالح، مرجع سابق، ص 177.

[2] - سركيس كيفورك بورنيوزيان وآخرون، مرجع سابق، ص 148.

[3] - أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1999 ، الإسكندرية – مصر، ص 336 – 335 .

[4] - Elizabeth Fuller, Azerbaijan's Foreign Policy and the Nagorno-Karabakh Confli t
Istituto Aff ri Internazionali, IAI WORKING PAPERS 13 | 12 – April 2013,p:03
http://www.iai.it/sites/default/files/iaiwp1312.pdf

وفي 20 فبراير اتخذ مجلس النواب الشعبي في مقاطعة كاراباخ ذات الحكم الذاتي قرارًا يطالب بدمج المقاطعة مع أرمينيا، وهذا أثار الغضب لدى الأذريين، كما انسحب النواب الأذريون من المجلس احتجاجًا، وصار السكان الأذريون المحليون يتجمهرون لفرض النظام في كاراباخ، فوقعت اشتباكات بين الأرمن والأذريين، واستمرت الاضطرابات ثلاثة أيام أوقعت عشرات الضحايا من الجهتين، وانتقلت أعمال العنف بني الطرفين إلى كل من أذربيجان وأرمينيا، تسبّب في حدوث حملات التهجير المتبادلة قدرت ب 700 :ألف شخص.[1]

وفي 23 آذار /مارس 1988 تبنى مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفياتي قرارًا يدين الموقف الأرميني إدانة عنيفة، وجرى التعامل مع لجنة كاراباخ إحدى الحركات الأرمينيةالأساسية باعتبارها منظمة خطرة تزرع الفوضى، وإزاء ذلك راحت اللجنة تدعو إلى تنظيم مقاومة سلبية ضدّ موسكو، حيث بدأ الأرمن يشعرون أنّ الاتحاد السوفياتي لم يعد يؤدي دوره التقليدي في حمايتهم من الأتراك، لذلك فلم يعد ثمّة أسباب تستوجب قبول الأرمن بمساوئ الإذعان للاتحاد السوفياتي، وتحولت أرمينيا فجأة من دولة مطيعة إلى أعتاب دولة تطالب بالاستقلال.

وعلى الصعيد الأذربيجاني نجد أنّ الأذريين كانوا أيضًا يشعرون بالاستياء إزاء موقف موسكو من مسألة كاراباخ، إذ عدّوا تدخل موسكو لحماية الحقوق الثقافية لأرمن كاراباخ يشكل مساسًا بسيادة أذربيجان، المنصوص عليها في الدستور، كما بدأ الأذريون يفسرون هذا التدخل على أنّه بمثابة تعبير عن التضامن الثقافي القائم بين الروس والأرمن، الذّي يتمحور حول انتماء الفريقين إلى المسيحية، لذلك اتجه الأذريون إلى إنشاء جبهة شعبية في تشرين الثاني /نوفمبر 1988تتبنى قضاياهم القومية، ولعل أخطر ما جاء في برنامج هذه الجبهة هو فتح ملف العلاقات بين أذربيجان السوفياتية وأذربيجان الإيرانية، ويتعين التنويه إلى أنّ الأذريين يقطنون منطقة إيرانية تقع على الحدود مع أذربيجان، ويبلغ عددهم في تلك المنطقة حوالي11 مليون شخص، وقد وضّحت الجبهة الشعبية ضمن برنامجها كذلك المطالبة بفتح الحدود بين أذربيجان وإيران، بغية السامح بتنمية العلاقات بني أذربيجاني أذربيجان وأبناء نحلتهم في إيران، وهكذا فقد انبعث حلم قيام أذربيجان الكبرى الموحدة، ذلك الحلم الذي طالما أزعج لينين وستالين.[2]

وجملة القول أنّ موقف موسكو أثار استياء كل من الأرمن والأذريني، وبالرغم منمحاولة غورباتشوف إيجاد حلّ يرضي الطرفين إلاّ أنّه أخفق في ذلك، ووجد الاتحاد السوفياتي في آخر أيامه نفسه عاجزًا عن إيجاد أو فرض حلّ أو حتّى التحكم في مجرى النزاع.

[1] - نبذة عن قره باغ والنزاع الأرميني–الأذربيجاني، موقع سابق.

[2] - أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 339 – 338.

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أعلن أرمن كاراباخ انفصالهم الكامل، وشكلوا" جمهورية كاراباخ الجبلية"، التّي أرادوا أن تعترف بها الدول الأخرى بام فيها أرمينيا نفسها رغم أنّ البرلمان الأرميني كان أقر في العام 1989 ضرورة قيام اتحاد بين الكيانين.

كان قيام الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي يعني تأسيس جيوش لها، وبالاتفاق مع موسكو، جرى تسليم عدد كبير من أسلحة الجيش الرابع المرابط في أذربيجان، والجيش السابع في أرمينيا إلى الدولتين، وهكذا دخلت الحرب في كاراباخ طورًا جديدًا، وأصبحت عمليًّا بين دولتين مسلحتين، رغم إصرار الأرمن على أنّ قوات الدفاع الكاراباخي هي وحدها التي تقاتل.[1]

المطلب الثالث : حرب كاراباخ 1992-1994

تبع انهيار الاتحاد السوفياتي نهاية سنة 1991 م انسحاب القوات العسكرية الروسية منأذربيجان، وعلى إثرها نجحت القوات الأرمنية جنبًا إلى جنب مع قوات الدفاع الكاراباخية في ترسيخ السيطرة على الإقليم المنفصل، والتّي أعلنت رسميًّا استقلالها عن الاتحاد السوفياتي إثر استفتاء أجري شهر كانون الأول . 1991 م احتلت هذه القوات بين سنتي1992 م - 1993م سبع مقاطعات من أذربيجان المجاورة لناغورنو كاراباخ، كما فرّ سكان أذربيجان من هناك أيضًا.[2]

تمكن أرمن كاراباخ من إحراز نجاحات مهمة عند بداية الحرب، حيث استولوا في فبراير1992 **م** عىل مدينة حجيل" خوجالي"، ووقعت هناك مذبحة حجيل التّي وصفتها منظمة هيومن رايتس بأكبر مذبحة في تاريخ النزاع 480 " شخصًا "حسب الجانب الأذري، وقد أحدثت انتصارات الأرمن أزمة سياسية داخل أذربيجان، كما تمكن الأرمن من السيطرة على مدينة شوشا في 9 -8 مايو، وباتت أراضي كاراباخ كلّها تحت سيطرة الأرمن،[3] وقد شكل احتلال مدينة شوشا الخطوة الأولى في تحقيق نظرية" الطوق الأمني "التّي بدأوا في انتهاجها عبر مرحلتين:

أولاً :إحاطة المناطق الأرمينية في كاراباخ بمدى أمني خال من أي وجود أذري.

ثانياً :إحاطة إقليم كاراباخ كلّه بمدى أمني مماثل، وهو ما سيدفع الأرمن لاحقًا إلى احتلال جزء من الأراضي الأذرية، وإحلال سكان أرمينيين محلهم.

كام شهدت هذه المرحلة تحو ثانيًا في التكتيك الأرميني إزاء تأمني المدى الحيوي لكاراباخ، فالإقليم المُحاط من كل جوانبه بالأرض الأذرية، كان من وجهة النظر العسكرية منطقة يصعب الدفاع عنها على المدى البعيد؛ لافتقارها إلى طرق الإمدادات وإلى العمق الإسرتاتيجي اللازم للمناورة العسكرية، ولذا كان الهدف التالي للهجوم الأرميني تأمين هذا المجال الحيوي، من خلال

---

[1] - مسعود الخوند، مرجع سابق ص 241.

[2] - Elizabeth Fuller, op.cit, p: 02.

[3] - نبذة عن قره باغ والنزاع الأرميني- الأذربيجاني، موقع سابق.

ربط كاراباخ بأرمينيا والسيطرة عل الأراضي الأذرية الواقعة بين الإقليم والحدود الأرمينية، وفع تحقق هذا الهدف، باحتلال ممر لاشني في 20 مايو1992 الذّي شكل احتلاله نصرًا إستراتيجيًّا للأرمن.[1]

غير أنّ الحكومة الأذرية الجديدة قرّرت استعادة كاراباخ مهما كانت الظروف، وقد جلب لهم تقسيم أسلحة الجيش السوفياتي" المنتهي "كميات كبيرة من الأسلحة، وهو ما ضمن لهم التفوق عل الأرمن .وفاجأ الأذريون الأرمن يوم 12 يونيو بهجومهم في الاتجاه الشاملي، واستولوا عل المنطقة الشاملية لكاراباخ، خلال عدّة أيام، وفي أوائل أيلول /سبتمبر انتقل ثلث أراضي جمهورية كاراباخ إلى سيطرة أذربيجان .وفي 15 يناير /كانون الثاني1993 م بدأت أذربيجان هجومًا جديدًا إلاّ أنّه أخفق، بسبب نقل أرمينيا جزءًا كبيرًا من الأسلحة إلى كاراباخ، حيث بلغ تعداد القوات الأرمينية في كاراباخ 18 ألف جندي، بينهم 12 ألف جندي من أهالي كاراباخ، بحوزتهم 100 دبابة و 190عربة قتالية، وكان هذا الإخفاق مقدمة لهزائم الجيش الأذري.[2]

خريطة رقم 2 : النزاع الكراباخي

في يوليو 1993 م صعّد الأرمن حدّة معاركهم حتّى سيطروا على الوضع العسكري، وزادوا في تقدمهم، وهدّدوا العديد من المدن الأذرية نفسها كالسيطرة عل كالبادجار في 2 أبريل 1993 م

[1] - عمارة نوفل، مرجع سابق، ص 30.

[2] - نبذة عن قره باغ والنزاع الأرميني–الأذربيجاني، موقع سابق.

ومدينة أغدام الإستراتيجية في 29 يوليو – 1993 م مستفيدين من الأزمة السياسية التّي عصفت بحكومة باكو، ولم ينقض شهر يوليو 1993 م إلاّ وأرمن كاراباخ يسيطرون على 17% من الأراضي الأذرية.[1]

وبهذا امتلك الأرمن أوراقًا قوية ضاغطة عل أذربيجان في أيّة مفاوضات لاحقة، خاصة فيام يتعلق بمقايضة الأراضي الأذرية المحتلة بتنازلات سياسية أذرية في كاراباخ، وكان من المفرتض أن توافق أذربيجان بعد هذه الكارثة على شروط الصلح التي يفرضها عليهم الأرمن، غري أنّ الأحداث بيّنت أنّ الأرمن ليس بمقدورهم تطوير النجاح، فأقيم التوازن في القوى،[2] وفي شهر **مايو** 1994 م وُقِّعت اتفاقية إطالق النار بمدينة بيشكيك القرغيزية التّي أنهت أعامل عدائية واسعة النطاق، إلاّ أ ّاهن لم تمنع عمليات تبادل إطلاق النريان المستمرة بني الطرفين على طول خط التماس الشرقي لناغورنو كاراباخ الذّي يفصل بين القوات الأرمينية والأذرية المنترشة هناك، هذه المفاوضات انطلقت سنة 1992 م من خلال جهود وساطة مثلّتها" مجموعة مينسك "التابعة لمجلس الأمن والتعاون الأوربي(التي سُمّيت سنة 1994 م بمنظمة الأمن والتنمية في أوروبا)، إلاّ أنّ هذه المجموعة أثبتت إخفاقها في التوصل إلى حل سياسي نهائي لهذا النزاع[3].

المبحث الثاني : أهداف تركيا من التدخل في الصراع في ناغورنو كاراباخ

المطلب الأول : رهانات أنابيب الطاقة في المنطقة

تعد خطوط أنابيب النقط بين الدول المختلفة أحد المؤشرات التي يستدل منها على حال العلاقات الدولية بين طرفي البدء والإنتهاء، وكذلك أطراف المرور، فعبر ذلك الخط تتجسد توازنات العلاقات المتأرجحة بين نقطتي التعاون والنزاع، ولأن خطوط الأنابيب هي الناقل للسلعة الاستراتيجية العالمية، النفط، أحد أهم العناصر المهمة في العلاقات الدولية، فإن تتبع المسارات الجغرافية لخطوط الأنابيب يعكس الاتجاهات السياسية للعلاقات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، وكذلك الدول التي تجتازها خطوط الأنابيب.

فإلى جانب الإحتياطات الكبيرة للنفط والغاز تأتي خريطة الأنابيب السياسية التي أخذت تتموضع في مواقع جغرافية تشرف على خطوط الإمداد وأنابيب النفط والغاز، فمن يكسب معركة النفط والغاز يستطيع أن يحفظ دوره الإقليمي، في سياق توازن المصالح وموقع الدول الكبرى في

[1] - مسعود الخوند، مرجع سابق، ص 241.

[2] - نبذة عن قره باغ والنزاع الأرميني–الأذربيجاني، موقع سابق.

[3] - Elizabeth Fuller, op.cit, p: 03.

بسط سيادتها على الثروة الحيوية والإستراتيجية، فالنفط كان السبب في تفجير الحروب الأهلية والحدودية منها: [1]

– الحرب بين أذربيجان وأرمينيا بشأن السيادة على إقليم ناغورنى –كاراباخ.

– الصراع بين أذربيجان وإيران، بحجة أن أذربيجان في الأصل هي أرض إيرانية، اقتطعتها الروس منهم، أيام الضعف الدولة القاجارية في القرن19 .[2]

– الصراع بين روسيا وجورجيا، بسبب انعطاف الأخيرة نحو الغرب، هذه الوقائع تدل على صعوبة تصدير النفط القوقازي نحو الأسواق العالمية، لأنه يواجه مصاعب سياسية، وجغرافية طبيعية بالغة التعقيد، ذلك أنه لابد من أن يتم النقل عبر الأنابيب، ولابد لهذه الأنابيب من أن تمر عبر عدة دول تواجه أنواعا مختلفة من الصراعات القومية أو الدينية، وفي هذا الجانب تزاحمت الشركات الغربية على توظيف عشرات المليارات من الدولارات في استثمار نفط القوقاز، لذلك فإن شبكة الأنابيب المقترحة لنقل نفط وغاز القوقاز، للأسواق العلمية يمكن أن يخذ الخيارات التالية[3]:

1–الطريق الشمالي : أو كما يسمى خط باكو–نوفوسيبيرسك على البحر الأسود عبر الأراضي الروسية، من خلال استخدام الخطوط الروسية القائمة بالفعل والمرتبطة حاليا بكل من كازاخستان وأذربيجان، إلا أنه واجه نفس العقبات التي واجهت الطريق الجنوبي متمثلة في رفض الولايات المتحدة الأمريكية إعطاء أي دور لروسيا في شؤون المنطقة خاصة مع بروز اتجاهات قومية داخلية في روسيا تطالب بتوسيع النفوذ الروسي في هذه المنطقة التي تمثل الساحة الخلفية، كما أن هذا الطريق يعاني من مشكلات أمنية ترتبط بضرورة مروره عبر الأراضي الشيشانية التي تعاني من نزاع كبير مع روسيا .[4]

2– الطريق الغربي :(خط باكو تبلسي جيهان) الذي يربط أذربيجان بتركيا عبر جورجيا ومع أن مساره جرى تحديده لتفادي المرور عبرروسيا مما حرم موسكو نفوذا على مورد رئيسي وورقة ضغط محتملة، يعتبر خط باكو– تبلسي–جيهان من أهم الخطوط النفطية عالميا، وهو ثاني أطول خط في العالم، ويوصف بأنه أنابيب القرن، يمتد هذا الخط النفطي في منطقة آسيا الوسطى، القوقاز، والمتوسط، ويقوم بنقل النفط الخام الأذري من بحر قزوين، الذي تشير التقديرات إلى إمتلاكه الإحتياطي بين 18 و 34 مليار برميل إحتياطي، ويذهب معظم النفط عبر هذا الخط من

---

[1] - جواد صندل ، روسيا وجورجيا النفط الجيواستراتيجي :(منظور جغرافي سياسي)، مجلة ديالي، العدد 41 ، ب ب ن، 2009ص 21.

[2] - حميد حمد السعدون، نفط القوقاز ولعبة القوة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 26 ، ص 31.

[3] -. حميد حمد السعدون ، مرجع سابق، ص 32.

[4] - فتيحة فرقافي، الصراع الأمريكي الروسي حول منطقة جنوب القوقاز دراسة حالة جورجي، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية (تخصص الإستراتيجية والمستقبليات)،(جامعة . دالي إبراهيم)، الجزائر، 2010 ، ص 76 .

المرفأ التركي مباشرة إلى الأسواق العالمية، لاسيما إلى دول مثل إيطاليا، فرنسا وإسبانيا، فيما ليذهب بعض منه أيضا إلى الشرق الأقصى، والقليل إلى بريطانيا.[1]

3-الطريق الجنوبي : وهو الطريق الذي يمر عبر إيران وصولا إلى الخليج العربي، ومن الناحية التجارية فإن هذا الطريق، هو الأقل تكلفة والأكثر إمكانية في التنفيذ لسببين:

أ – أن إيران لديها نظام خطوط أنابيب واسع، مما يقلل من التكاليف.

ب – قرب المسافة قياسا للطرق الأخرى، كما أن الخليج العربي، يمكن أن يكون منفذا جيدا للأسواق الآسوية والإفريقية.

4- الطريق الشرقي : وهو الطريق الذي يبدأ من كازاخستان، وينتهي عند الشواطئ الصينية، لكن طول المسافة بين مراكز الإنتاج ومراكز التصدير، والتي تبلغ أكثر من خمسة آلاف كيلومتر، سيزيد من تكاليف الإنشاء ويجرد المشروع من جدواه الاقتصادية وبرغم من تحمس الصين لهذا الطريق وإعلانها عن حشد مواردها لبناء هذا الخط، لحاجتها المتزايدة إلى النفط،[2] إلا أنه من الصعوبة أن تؤيده الولايات المتحدة الأمريكية بإعتباره يعني زيادة النفوذ الصيني[3].

5-الطريق الجنوبي الشرقي : هو الطريق الذي تكون بدايته من سواحل تركمانستان، مرورا بأفغانستان ووصولا للشواطئ الباكستانية عند ميناء كراتشي، وهذا الخط يوفر النفط القوقازي للأسواق الآسيوية، وهو يحظى بإهتمام أغلب الشركات الغربية المستثمرة، وخصوصا الأمريكية منها، لأهميته الجيوبوليتكية.[4]

المطلب الثاني : إحياء الإرث العثماني

يرتبط اتجاه أنقرة لإحياء إرثها العثماني المزعوم في الوقت الراهن، ومشروعات أخرى كالوطن الأزرق بعددٍ من الدوافع الحاكمة للسلوك التركي، فهناك أولوية الخروج من الوضع الاقتصادي المتأزم، وعدم مواجهة الكتلة الغربية لها بشكل قوي يقيد تحركاتها، كذلك احتمالات حدوث تحولات جيوسياسية مستقبلية تؤثر على مكانتها داخل حلف الناتو ووزنها النسبي بين المعسكر الغربي وروسيا، بالإضافة إلى تلاشي آمالها في تحقيق تقدم بشأن انضمامها للبيت الأوروبي. ونشير في هذا السياق إلى الدوافع الأكثر إلحاحًا لاتجاه أنقرة نحو تبني تلك الاستراتيجية في الوقت الحالي:

أولوية الاعتبارات الاقتصادية :

[1] - حزب البعث العربي الاشتراكي، بلقنة القوقاز، سلسلة أحداث جارية، ب ب ن، 2008 ، ص 22 – 23.
[2] - حميد حمد السعدون، مرجع سابق، ص33 .
[3] - فتيحة فرقاني، مرجع سبق، ص77 .
[4] - حميد حمد السعدون ، مرجع سابق، ص34.

تركز تركيا على تعويض العجز الاقتصادي والانخفاض المستمر لقيمة الليرة، وترى أن مكامن الطاقة بشرق المتوسط تؤمن لها احتياطي قد يسهم في تجاوز تلك الصعوبات، فضلًا عن العوائد الاقتصادية التي تحصلت عليها حتى الآن من حكومة الوفاق بشكل مباشر –بلغت 12 مليار دولار– وفي طريقها للارتفاع مع دخول شركاتها كأطراف مستحوذة على عمليات إعادة الاعمار في ليبيا، والتعويضات التي ستصرف لمستثمريها الذين تعطلت أنشطتها بعد سقوط نظام "القذافي" في 2011. كما تجد أنقرة في الدعم المستمر عبر دول إقليمية لمشروع العثمانية الجديدة موردًا اقتصاديًا لا ينضب، كون تلك النظم تدعم خلافة أردوغان لمناوئة جيرانهم وتقويض أمن المنطقة، وهو ما يدر عليه أرباحًا طائلة.

تراجع فرص الاندماج في الاتحاد الأوروبي

انخفضت أسهم أنقرة داخل الاتحاد الأوروبي نتيجة سلوكياتها السابقة، وأصبحت فرصة قبول انضمامها إلى الكيان الأوروبي شبه معدومة، لاسيما مع وجود اليونان وقبرص ضمن هذا الإطار التكاملي، ورغبة باريس في تعطيل السعي التركي لدخول للاتحاد؛ كونه مهددًا لمكانتها وتصدرها العسكري لدول الاتحاد. لذا تتحرك تركيا لتفعيل استراتيجية إحياء السلطنة العثمانية كبديل عن الانتظار على أعتاب أوروبا دون جدوى، أملًا في استعادة ولاياتها بشكل يمنحها القدرة على موازنة نفوذ ومكانة وقدرات دول الاتحاد الأوروبي.

تراجع الضغوط الخارجية :

لم تتعرض تركيا لموقف غربي أو دولي حازم استطاع تقييد تحركاتها وانتهاكاتها حتى الآن، وهو ما يجعل "أردوغان" مستمرًا في عملية جس النبض واختبار ردود أفعال الأطراف الأخرى، والنموذج الأحدث لذلك هو اعتراض البحرية التركية لقطعة حربية فرنسية بالمتوسط، وعدم اتخاذ الناتو قرارًا مؤثرًا بعد شكوى باريس السلوك التركي العدواني ضدها. أضف إلى ذلك تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن دورها في عدد من الميادين الإقليمية، وعلى رأسها الميدان السوري، ما قاد بالتبعية لانخفاض مستويات التنسيق الأمريكي التركي (تكتيكيًا واستراتيجيًا).

مساومات استباقية :

تحاول أنقرة استباق التحولات الجيوسياسية المتوقعة، حيث تكمن قيمتها للناتو وأوروبا في موقعها كبوابة شرقية تتقابل والوجود الروسي بهذا الاتجاه، وهو ما يجعلها مركزًا لعمليات الحلف وغيره من القوات المتمركزة فيها. ومع احتمالات تمكن روسيا فتح خطوط ملاحية بالقطب الشمالي إلى أوروبا، ستنخفض قيمة أنقرة بالنسبة للكتلة الغربية، وهو ما يدفعها من الآن إلى البحث في توطيد علاقاتها مع موسكو؛ لابتزاز أوروبا والولايات المتحدة بشكل يضمن تدفق الدعم الأوروبي لها، مع تلافي القطيعة مع الجانب الروسي بشكل تام، لاسيما مع تقاطع مصالحهم بعدد من الملفات وعلى رأسها تصدير الغاز ومستقبل سوريا وليبيا.

المبحث الثالث : تداعيات التدخل التركي في النزاع

المطلب الأول : تعزيز الدور التركي

حرصت تركيا على إتباع سياسة التعاون، وبناء العلاقات الجيدة مع دول المنطقة من أجل تعزيز وتوسيع نفوذها في القوقاز والعمل من أجل زيادة مصالحها الاقتصادية إلى أقصى مدى، لذلك عملت على بذل الجهود لتوفير الإستقرار لهذه المنطقة الحيوية والإستراتيجية ليس لها فقط، وإنما لدول المنطقة ودول العالم، فهذه المنطقة تربط بين آسيا وأوروبا، وتعد نقطة تقاطع طرق حيث تتداخل خلالها مصالح العديد من الدول، كما أنها تربط بين الأسواق الغربية وطرق ومصادر الطاقة في أواسط آسيا وتوفير مصادر الطاقة لأوربا، لذلك فإن تركيا تمثل الدولة المفتاح بالنسبة لأوروبا، وقدمت نفسها على أنها ممر آمن لتأمين مرور الطاقة إلى أوروبا.

فضلت تركيا الإهتمام بهذه المنطقة من منطلق تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، وتوفير إحتياجاتها من الطاقة، والسعي من أجل أن تصبح مركزا لتسويق مصادر الطاقة إلى الأسواق العالمية، وممرا آمنا للطاقة إلى أوروبا، وكانت الغاية التي رسمتها تركيا في هذا الشأن وسعت لتطبيقها في سياستها الخارجية،هي أن تكون في المقام الأول ممرا للطاقة بين الشرق والغرب، وقد دعمت الولايات المتحدة والدول الأوروبية التوجه التركي هذا، وهذا ما سرع من وتيرة التنافس بين تركيا وروسيا، ومما شجع تركيا على الدخول في ميدان التنافس على نقل الطاقة من هذه المنطقة، أنها منطقة مقفلة والدول التي تسعى إلى إستثمار ثرواتها فيها بحاجة إلى مد خطوط الانابيب لنقله إلى البحار المجاورة ، لذلك طرحت عدة مشاريع كان الأهم منها والذي لاقى دعما أمريكيا واضحا هو مشروع خط أنابيب (باكو – تبلسي – جيهان) وتسعى تركيا بدورها لتأمين هذه المنطقة وجعلها أكثر إستقرارا في سبيل، تأمين تدفق النفط عبر خط أنابيب (باكو – تبلسي – جيهان) وضمان نجاح مد خط غاز نابوكو، المزمع إنشاه لنقل الغاز من أذربيجان وآسيا الوسطى عبر تركيا إلى دول أوروبا، ولكن أهم من كل هذا تقديم تركيا نفسها على أنها لاعب أساسي في مسار خط أنابيب نابوكو، وميزة تركيا هي بجوار نحو 70% من الإحتياجات المعروفة في العالم من النفط والغاز في الشرق الأوسط.

فضلا عن ذلك تسعى تركيا إلى تبني سياسات جديدة مدعومة من قبل الدول الغربية ومنها ضرورة لطبع العلاقات مع أرمينيا، ذلك لأن تركيا وضعت في حساباتها، أن تطبع العلاقات مع أرمينيا سوف يعود عليها بمنافع اقتصادية من خلال إمكانية نقل، مصادر الطاقة من حوض بحر قزوين، إلى الأسواق الأوروبية عبر أرمينيا خاصة أن خط (باكو– تبلسي –جيهان) تعرض للتهديد والخطر، إبان الحرب الروسية – الجورجية فضلا عن أن الحرب نفسها أعطت دفعة قوية للتمدد الروسي في القوقاز، وبالتالي فإن إمكانية إقامة خط جديد قد يكون إضافيا أو بديلا احتياطيا عن

خط (باكو– تبلسي –جيهان) مسألة واردة في ظل هذه المتغيرات، التي من الممكن أن تتجدد مستقبلا في ظل الصراع على النفوذ والطاقة في هذه المنطقة المهمة من العالم.[1]

المطلب الثاني : تأثير التدخل التركي على العلاقات مع روسيا

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1991 ، بدأت تركيا فورًا تعزيز علاقاتها مع كل الأطرافذات الأصول التركية في المنطقة، مثل (أذربيجان، وكازاخستان، وقرغيزستان، وتركمانستان، وأوزبكستان .) لكن كان تفاعلها مع أذربيجان إلى حدّ بعيد الأكثر قربًا، انطلاقًا من الإدراك المشترك بين الأتراك والأذر أ مّهنا يشكّلان دولتين، ولكنهما شعب واحد."[2]

كان لنهاية الحرب الباردة آثار متعددة على تركيا أيضًا. فمن جهة اكتسبت أنقرة أسواقًا جديدة، كما عرضت نفسها نموذجًا تُحيذى به لمثل هذه الجمهوريات المسلمة الوليدة عقبنهاية الحرب الباردة، ومن جهة أخرى تسبب تفكك الاتحاد السوفياتي في جعل الجوار التركي أقلّ أمنًا، ولاسيّما أنّ أنقرة منذ فترة قصيرة فقط ظلّت بمثابة الحدود الجنوبية الآمنة للغرب .في هذا السياق الإقليمي لتركيا اندلع نزاع ناغورنو كاراباخ إلى جانب نزاعات أخرى في المنطقة، كلّها جعلت الأمن القومي التركي مهدّدًا وأقل أمانًا .في البداية أخذت تركيا موقفًا محايدًا، لكن حينما أخذ نزاع كاراباخ منحى مغايرًا اتجهت تركيا لدعم الموقف الأذري. دعمت تركيا مطالب أذربيجان في المحافل الدولية، كما درّبت قواتها، ولكنّها لم تتدخل بشكل مباشر أبدًا في الحرب.[3] كما وقفت تركيا مع أذربيجان في تشديد الحصار على أرمينيا، ويساعد على توثيق العلاقات الأذرية التركية وشائج الدين واللغة، والذي يزيد من حساسية الدور التركي العداء بني الأرمن والأتراك بسبب اتهام الأرمن تركيا بارتكاب المذابح بحقهم في الحرب العالمية الأولى عندما ثاروا على الدولة العثمانية سنة 1915م،[4] وهنا يرى الباحث إدوارد واكلر الباحث بجامعة ستانفورد في الولايات المتحدة الأمريكية أنّ التاريخ العدائي بين الأرمن والأذريين يقف في وجه آمال التسوية المستقبلية، فيجب ألاّ يغيب عنا والكلام لواكلر" أنّ الأرمن ينظرون إلى الأذريين على أنهم شركاء الدين الإسلامي واللغة والقومية التركيتين، ومن هم الأتراك؟ هم أولئك الذّين تسبّبوا في قتل أكثر من مليون ونصف أرمني"، بحسب ما يزعم هذا الباحث الذّي يُمثّل وجهة نظر الأرمن في النزاع، ففي كل وقت ومكان لا يمّل الأرمن من تذكير العالم" بالمذابح الأرمنية "التّي اقترفت بحقهم سنة 1915 حينام كانوا

---

[1] - محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز،2011 -2012 ، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل(ضمن الدراسات التاريخية والثقافية)، ب س ن، ص22-27

[2] - Elizabeth Fuller, op.cit, p: 07 . .

[3] - Alessia Giuliani, Turkey’ s role in the Nagorno Karabakh war: a potential resource for peace, Caucasus Edition, Jornal for confli t transformation, Monday, July 15, 2013.http://caucasusedition.net/analysis/turkeys-role-in-the-nagorno-karabakh-wara-potential-resource-for-peace/

[4] - محمد عبد العاطي، موقع سابق.

يخضعون للدولة العثمانية،[1] ومن شِأن ذلك أن يؤجج نار العداء التركي الأرمني، ويدفع الأتراك إلى دعم الأذريين في قضية كاراباخ بحكم تلاقي المصالح، فض عن الاعتبارات الإثنية.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ السياسة التركية تجاه الجمهوريات الإسالمية في آسيا الوسطى عمومًا وتجاه أذربيجان وطاجيكستان على وجه الخصوص تتبلور في محاولة وقف امتداد نفوذ" الأصولية الشيعية الراديكالية "في هذه الجمهوريات(التّي تنشط فيها إيران بشدّة)، على أساس أنّ ذلك يمكن أن يؤثر في تركيا ذاتها وفي نموذجها السياسي العلماني، ولاسيما أنّ هناك أسسًا موضوعية– سواء في الهوية أم القوى السياسية –قد تجلب لهذا المد وتأثيراته الداخلية، فضلا عن طموحات" تركيا العثمانية الجديدة "بحسب ما يفضل كثيرون تسميها كذلك،[2] أو حتّى ما يؤمن به قسم من القوى السياسية القومية التركية في الداخل(فض عن مشروع" العثمانيون الجدد)"، أو ما يُعرف بالمشروع الطوراني الذّي يرى أنّ جميع الشعوب التركية تنحدر من أصل طوراني واحد" : الأتراك، والتركمان، والأذريون، والقرفيز، والأوزبك، والطاجيك"[3] ومِن ثَمّ يجب أن يتوحّد كل هذه الشعوب تحت القيادة التركية، وقد كان الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل- ومن بعده تورغوت أوزال –يقول إنّ رقعة اهتمامات بالده تمتد من آلما أتا عاصمة كازاخستان القديمة إلى بحر الأدرياتيك، ولا شّك أنّ وجود قاعدة مهمة مثل أذربيجان التّي يرتبط أهلها بعرى القرابة القومية مع الأتراك إلى جانب وجود نفط بحر قزوين كانا من العوامل الأساسية التّي دخلت في حسابات أنقرة،[4] فقد برزت تركيا(وجورجيا أيضًا)شريكًا إستراتيجيًّا لأذربيجان فيما يتعلق ببناء خطوط أنابيب تصدير نفط وغاز أذربيجان القزويني الذّي يقطع أراضيها .وكانت العلاقات بين باكو وأنقرة في مجال الطاقة دومًا علاقات سلسلة، كما أنّ هناك جملة من المشروعات الأذربيجانية–التركية–الغربية بمد خطوط الأنابيب من باكو إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، ومثل هذا المشروع– الذّي يشبع النقص في موارد الطاقة التركية –يتوقف، في جزء منه، على المسار الذّي يأخذه النزاع.[5]

غير أنّ بعض المحللني يرون أنّ تركيا لا تستطيع أن تمضي في موقفها من أرمينيا حتّى النهاية، فهناك عدد من العوامل التّي تمنع تصعيد تركيا النزاع في كاراباخ، ولاسّيما من خلال تدخلها العسكري، منها : اولا الرغبة في المحافظة على التوازن الداخلي بين وجهات النظر الداخلية التركية المختلفة، ثانيًا، كانت العلاقات التركية مع الغرب دومًا عام مقيدًا كبيرًا، ومن المحتمل أن تقوّض باستمرار أحد أهم أهداف تركيا المتعلقة برغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي .وتُعد روسيا العامل الثالث في المسألة، التّي ستستجيب فورًا للمطالب الأرمينية وترد في ذات الوقت الذّي

[1] - صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، مكتبة مدبولي، الطبع الاولى، 2006 ، القاهرة- مصر، ص 361.

[2] - صالح عبد الله، مرجع سابق ، ص 178 .

[3] - سركيس كيفورك بورنسوزيان وآخرون، مرجع سابق، ص142 .

[4] - مسعود الخوند، مرجع سابق، ص 242.

[5] - Elizabeth Fuller, op.cit, p: 07-08.

تريد فيه تركيا تصعيد تدخلها في النزاع .والعامل الرابع عامل تاريخي يرتبط بالإرث الذّي خلفته أحداث 1915 الشهيرة، التّي يدعي الأرمن أ مّهن تعرضوا فيها إلى مذابح جماعية من الدولة العثمانية آنذاك في أرمينيا الغربية؛ وإنّ هذا الحدث التاريخي يُعدّ حاجزًا قويًّا في نظر الأرمن يحول دون تبني أعمال عنيفة مباشرة من تركيا ضدّهم اليوم .خامسًا، إنّ تركيا تواجه منذ سنة 1984 أكثر الاضطرابات الكردية قوة، لذلك سيكون من الصعب عليها أن تواجه جبهة عمليات عسكرية ثانية في القوقاز .وأخيرًا، أدّى الاجتياح التركي لقبرص من قبل إلى تدهور العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة، وعلى الأرجح لا تريد تركيا أن تعيد تجربة مماثلة.

يضيف الباحث أليسيا غولياني في مقال له عن الدور التركي في حرب كاراباخ أنّه لا يمكن لتركيا أن تنتهج سياسة مستقلة بالكامل في هذا النزاع، طالما وجب عليها التعامل مع العديد من المعوقات، بالإضافة إلى ما ذُكِر من قيود، ويضيف أنّ عمل القيادة التركيةً، أولا باعتبارها عضوًا في الناتو أن تحترم قرارات المنظمة بالتزام الحياد .ثانيًا، إنّ حجم التبادل التجاري بين تركيا وروسيا في مستوى عال، ولا يمكن لتركيا أن تعرضه للخطر. ويحاجج الباحث أنّ مثل هذه المعوقات أدّت دورًا إيجابيًّا جزئيًّا، كمنع حدوث تصعيد في نزاع ناغورنو كاراباخ ليصل إلى نطاق حرب إقليمية واسعة النطاق قد تشمل ك من تركيا وروسيا .إضافة إلى ذلك، فإنّ موسكو لا تستسيغ فكرة صعود قوة أخرى من شأنها أن تتحدى هيمنة روسيا الإقليمية، كما أهنا تدعم حليفها الإيراني ليقف كقوة إقليمية صديقة في وجه طموحات الأتراك .وبغض النظر عن المعوقات والقيود الخارجية، فعلى القادة الأتراك الجدد مراعاة تأثير العقيدة الكمالية في جملة من القوى السياسية الداخلية، فهذه العقيدة لا تسمح لتركيا بالتورط في الشؤون في تعاملها مع تعقيدات هذا النزاع كالوسائل الديبلوماسية، رغم ذلك يحاجج الباحث أن لتركيا خبرة محدودة في الوساطة، فعدم كونها عضوًا رئيسًا في المفاوضات، وعلاقتها المتوترة مع أرمينيا يجعلان أداء تركيا في مفاوضات نزاع كاراباخ منخفضًا، ويُعدّ هذا أمرًا غير مفاجئ عمل الإطلاق.[1] فتركيا تعدّ أحد أعضاء مجموعة مينسك الراعية لمفاوضات السالم منذ إنشائها، لكن لم تكن أبدًا أحد رؤسائها، فعلاقتها التكافلية مع أذربيجان تطرح بالأساس إشكالا حول مدى حياديتها فيما يتعلق بالنزاع هناك .فمنذ بدايات التسعينيات، وفرت تركيا مساعدات، ومشورات، وتدريبات، ودع عسكريًّا كبيرًا للقوات العسكرية الأذرية. وبحكم اتفاقيتني موقعتني سنة 2011 ، شرع البلدان في إنتاج مشرتك للبنادق وقاذفات القنابل في تركيا.

واستجابة لضغوطات باكو، في بداية سنة 2010 رعى مسؤولون أتراك تصديقًا من البرلمان التركي عمل بروتوكول إرساء علاقات رسمية دبلوماسية مع أرمينيا، وُقِّعت في أكتوبر/تشرين الأول

[1] - Alessia Giuliani, op.cit.

2009لأجل إحداث انفراج في الطريق المسدود لعملية السلام المتعلقة بناغورنو كاراباخ مع انسحاب القوات الأرمينية من سبعة مناطق من أذربيجان المجاورة لناغورنو كاراباخ[1].

عمومًا، فقد بقي الدور التركي منخفضًا في المفاوضات المتعلقة بحل هذا النزاع، وليس من المرجح أن يؤول هذا الوضع إلى تغ ما .ففي الماضي كان الأمر راجعًا لقيود داخلية وأخرى خارجية في سياسة تركيا الخارجية، أمّا اليوم، فإنّ العائق الكبير يتمثّل في تدهور العلاقات التركية الأرمينية أساسًا.

إلاّ أنّ هذا العامل لا يرى فيه كل من الباحثين زارتان وتوفال عام معيقًا حاسًماً بالنسبة لتركيا، فبإمكان الدولة حسب طرحهما النظري –أن تكون وسيطًا فعّا حتّى وإن لم تكن طرفًا غربي محايد، وهو ما يمثل بالضبط حالة تركيا الآن .يؤمن الباحثان أنّه حتّى وإن نُظِر إلى الوسيط باعتباره منحازًا لأحد الأطراف فبإمكانه أن يبقى مع ذلك وسيطًا حاس لتحقيق السلام، إذا أدرك جميع الأطراف أنّ هناك فوائد يمكن أن تنتج عن تشكيل بيئة مسالمة.

وحريّ بأنقرة كذلك أن تربط الحل السلمي لنزاع ناغورنوكارابخ بحضورها الفعلي على طاولة المفاوضات .على تركيا أن تتحرك بفطنة، وتعمل على تحويل الوضع في ناغورنو كاراباخ إلى مصلحتها .يجب أن تجعل الأمر جذابًا لأرمينيا أيضًا لتكون أنقرة أحد وسطاء السالم بالنسبة لها، وذلك من خلال مزايا مهمّة على غرار اتفاقيات تبادل تجاري إقليمية، ومشروعات طاقوية وفتح الحدود التركية–الأرمينية تُقدَّم مكافئة لأرمينيا في سبيل إيجاد حل سلمي لحرب كاراباخ .في الوقت نفسه، عىل أذربيجان وأرمينيا التحرك في سياستهما على أساس" تحليل التكاليف والعوائد"، وعىل أنقرة أن تدفع نحو هذا الأساس، فقرارات الطرفني لا ينبغي أن تقودهما مشاعر القومية والعداوة . على أنقرة أيضًا أن تعمل على إقناع الجميع أنّ قفقاسًا جنوبيًّا يعمّه السلام سوف يكون له آثار إيجابية على الجميع، على صعيد التجارة مثلا والتعاون الإقليمي، كما أنّ هذا الأمر من شأنه أيضًا أن يحسّن وضعية الدولة في الساحة الدولية[2].

[1] - Elizabeth Fuller, op.cit, p: 07-08.

[2] - Alessia Giuliani, op.cit

خلاصة الفصل

حاولت هذه الدراسة معالجة الدور التركّي في إقليم ناغورنو كاراباخ من الصراع الادربيجاني الأرميني

حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

إهتمام تركيا بجمهورية أذربيجان نظرا للواقع الاجتماعي و التاريخي المشترَك بين الشعبين، لذلك تركز السلطات التركية على القرابة اللغوية بين الشعوب التركية المشتتة في المنطقة بإعتبارها الأخ الأكبر لهذه الشعوب، و يعتبر هذا عاملا محفزا لخدمة أنقرة.

ضف إلى ذلك العامل الإقتصادي فأذربيجان تعتبر إحدى الدول المشاطئة و المهمة في بحر قزوين وما يمتلكه من ثروة طاقوية هائلة وهذا ما لفت إنتباه تركيا لهذه المنطقة.

ونظرا لموقع أرمينا كعائق بين تركيا والشعوب الناطقة بالتركية حاولت تركيا إحتواء النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم ناغورنو كاراباخ.

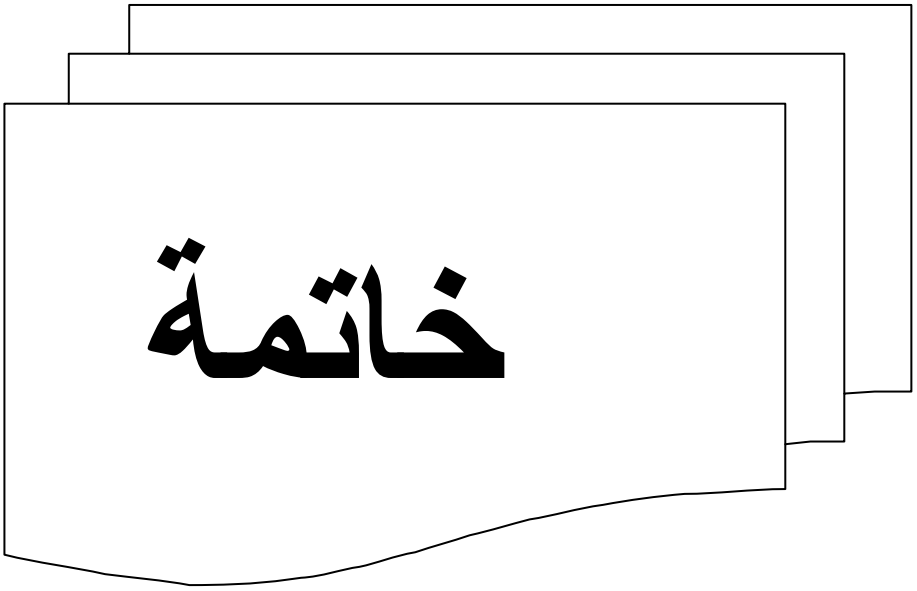
خاتمة

خاتمة

لنزاع في مجمله، نزاع تاريخي بين أرمينيا واذربيجان على إقليم "ناغورنو كاراباخ"، ولكن في الأبعاد الاستراتيجية والجغرافيا السياسية والاقتصادية، هو صراع يحضر فيه لاعبون كثر، من روسيا إلى تركيا إلى أميركا إلى إيران، و"إسرائيل"، بالإضافة إلى كل ذلك، فإن الصراع اليوم بين أذربيجان وأرمينيا يثبت أن الحروب التي حصلت في السنوات الأخيرة، لم تكن طائفية أو مذهبية، وإن كان الصراع الحالي يحمل أبعاداً قومية، صراع قديم لكنه دائماً مرتهن للأحداث الكبرى، يعني إذا عدنا 100 عام للخلف، نتحدث عن تداعيات الحرب العالمية الأولى، انهيار الامبراطورية العثمانية، وولادة الاتحاد السوفياتي، وهذه كانت المناخات التي شكلت الصراع الأول.

الصراع الثاني تشكل في سياق انهيار الاتحاد السوفييتي، وتصريح واضح للناتو آنذاك "أننا نريد التوسع شرقاً وجنوباً"، وتم التوقيع عام 1994 على اتفاقية شراكة من أجل السلام مع حلف "الناتو" أما اليوم، فهذا النزاع يعدّ تنافساً جيو–سياسياً، يشمل كلاً من تركيا وروسيا وإيران والولايات المتحدة حيث يمثّل واحداً من مسارح صراع النفوذ بين الروس والأميركيين جنوب القوقاز.

ويبقى النزاع بين أرمينيا وأذربيجان على إقليم ناغورنو كاراباخ يمثّل عاملًا من عوامل عدم الاستقرار الإقليمي والدولي، وكلما تفجَّر هذا النزاع انشغل العالم به، وذلك لما يستشعره من خطورة، لاسيَّما أن امتداداته الجيوسياسية تستنفر العواصم الكبرى خشية اتساع نطاقه وتحوله إلى حرب بالوكالة بين دول تريد تصفية حسابات بعضها بعضًا في أماكن وملفات أخرى.

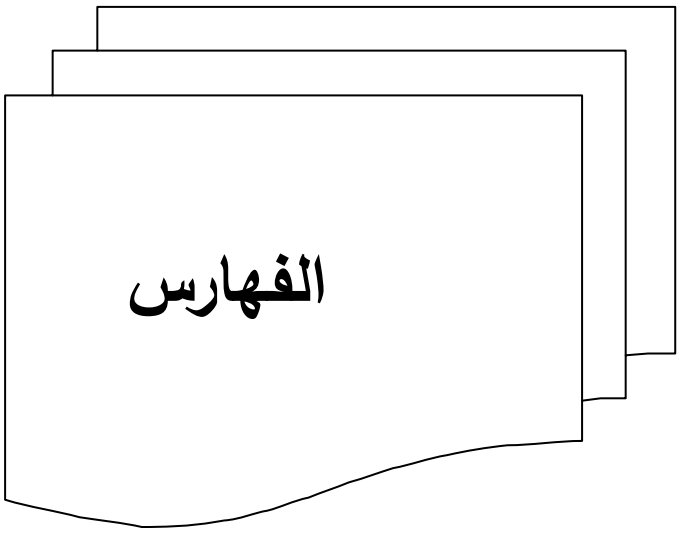
الفهارس

قائمة المصادر و المراجع

أولا :الكتب

1- علي حسن بكير واخرين، " تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج"، الطبعة الأولى، (القاهرة : مكتبة مندبولي، 2010).

2- عقيل سعيد محفوظ، " جدلية المجتمع و الدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية و السياسة العامة " ، الطبعة الأولى، (أبو ظبي : مركز الإمارات و الدراسات الإستراتيجية 2008).

3- يلماز أوزتونا، "تاريخ الدولة العثمانية"، (ترجمة : عدنان محمود سلمان)، المجلد الأول، منشورات مؤسسة الفيصل، إسطنبول، 1988.

4- رضا هلال، " تركيا من أتاتورك إلى اريكان "، (القاهرة : دار الشرق، 1999)،.

5- محمد نور الدين، " مدخل إلى الحركات الإسلامي في تركيا "، (بيروت : دار النهار، 1997).

6- Patrick h.o'Neil, "the deep state: an emerging concept in comparative politic",(university of Puget Sound: draft paper, august 2013).

7- أحمد داوود أغلو، " العمق الإستراتيجي "، المجلد الطبعة الثانية، (قطر : الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، أغلو 2011).

8- سركيس كيفورك بورنسوزيان وآخرون، الصهيونية والبانتوركية وقضية غاراباغ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، 2002 ، بيروت–لبنان

9- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية والجغرافية، الشركة العالمية للموسوعات، الجزء الأول، الطبعة الثالثة 2005 ، بيروت–لبنان.

10- صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، مكتبة مدبولي، الطبع الاولى، 2006 ، القاهرة–مصر.

ثانيا : البحوث والملتقيات

1- محمد نور الدين، " تركيا الجمهورية الحائرة "، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوت والتوثيق، 1998).
2- المادة 87 من الدستور التركي 1982 (المعدل في 2017).
3- قراءة في الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان التركي قبيل الانتخابات المحلية 2018.
4- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1999 ، الإسكندرية-مصر.

ثالثا : المذكرات

1- بوحمدي أكرم نصر، " أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي "، رسالة ماجستير غير منشورة، (الأردن : عمادة الدراسات العليا جامعة مؤتة، 2007).
2- شفيعة حداد، " وجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة "، مذكرة ماجستير، (باتنة : جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، حداد 2003).
3- عمارة نوفل، الأهمية الجيوإستراتيجية لجنوب القوقاز وتأثيرها على أمن واستقرار دول المنطقة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر – 2005 2006.
4- فتيحة فرقافي، الصراع الأمريكي الروسي حول منطقة جنوب القوقاز دراسة حالة جورجي، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية (تخصص الإستراتيجية والمستقبليات)،(جامعة . دالي إبراهيم)، الجزائر، 2010 .

رابعا : المجلات و مواقع الأنترنت

1- أحمد شعبان النجم، " النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع و التحديات "، مجلة العلوم السياسية، العدد 95 2020 م، أفريل 2020.

2- قراءة في الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان التركي قبيل الانتخابات المحلية 2018.

3- عبد الله صالح، ناغورنو كاراباخ، الصراع بين الجغرافيا والهوية القومية،" مجلة السياسة الدولية"، العدد 136 ، يناير 1999.

4- محمد عبد العاطي، ناغورنو كاراباخ :جذور الصراع وعوائق التسوية ...سيناريوهات الحل.

5- Philip Gamaghelyan, Intractability of the Nagorno-Karabakh confli t: A myth or a reality, University for peace and confli t, Monitor.
http://www.monitor.upeace.org/documents/intractability.pdf
http://WWW.aljazeera.Net/studies

6- نبذة عن قره باغ والنزاع الأرميني-الأذربيجاني .http://WWW.rtarabic.Com

7- Elizabeth Fuller, Azerbaijan's Foreign Policy and the Nagorno-Karabakh Confli t,Istituto Aff ri Internazionali, IAI WORKING PAPERS 13 | 12 – April 2013.
http://www.iai.it/sites/default/files/iaiwp.pdf

8- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز، 2012- 2011، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل (ضمن الدراسات التاريخية والثقافية)، ب س ن.

فهرسة الجداول

الرقم	إسم الجدول	رقم الصفحة
01	جدول رقم 01 بطاقة تعريفية للجمهورية التركية	11
02	المقاعد البرلمانية بين الأحزاب	24

فهرسة الاشكال

الرقم	إسم الشكل	رقم الصفحة
01	تمثل الموقع الجغرافي للجمهورية التركية	10
02	النزاع الكراباخي	44

فهرس الموضوعات

إهداء

شكر و عرفان

ملخص الدراسة

مقدمة.....1

الفصل الأول: الإهمية الجيوسياسية لتركيا و محدداتها.....9

تمهيد.....10

المبحث الأول : موقع تركيا الإستراتيجي و أهميتها الإقليمية.....10

المطلب الأول : الأهمية الإستراتيجية لتركيا.....11

المطلب الثاني : أهمية الخلفية الحضارية لتركيا.....13

المبحث الثاني : طبيعة و بيئة النظام السياسي التركي.....14

المطلب الأول : المسار التاريخي للنظام السياسي التركي.....14

المطلب الثاني : تركيبة النظام السياسي التركي.....18

المبحث الثالث : محددات صنع السياسة الخارجية التركية.....25

المطلب الأول : المقدرات الوطنية لتركيا.....25

المطلب الثاني : مبادئ السياسة الخارجية التركية.....28

المطلب الثالث : مرتكزات السياسة الخارجية التركية.....30

الفصل الثاني: التدخل التركي في النزاع حول إقليم ناغورنوكاراباخ.....33

المبحث الأول : جذور صراع بين أذربيجان و أرمينيا حول.....33

تمهيد 34

المطلب الأول : الجذور التاريخية للنزاع.....37

المطلب الثاني : إنتفاضة الأرمن وإنفجار النزاع.....40

المطلب الثالث : حرب كاراباخ 1992-1994 42

المبحث الثاني : أهداف تركيا من التدخل في الصراع في ناغورنو كاراباخ.....45

المطلب الأول : رهانات أنابيب الطاقة في المنطقة.....45

المطلب الثاني : إحياء الإرث العثماني.....47

المبحث الثالث : تداعيات التدخل التركي في النزاع.....48

المطلب الأول : تعزيز الدور التركي.....48

المطلب الثاني : تأثير التدخل التركي على العلاقات مع روسيا.....49

الخاتمة.....56

قائمة المصادر و المراجع.....58

فهرسة الجداول.....61

فهرسة الاشكال.....62

فهرس الموضوعات.....63